الدور الاقتصادي لجون ماينارد كينز في بريطانيا أبان الحرب العالمية الأولى
حزيران- اب ١٩١٤

م.د.عباس فنجان صدام
أ.م.د.نوفل كاظم مهوس
جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

تعد الاوضاع الاقتصادية من اهم الجوانب التي هددت بالانهيار ابان اندلاع الحرب العالمية الاولى, ولذلك مع دخول بريطانيا الحرب في ٤ اب ١٩١٤ اخذت تستعين بالكفاءات الاقتصادية والشخصيات ذات الفكر الاقتصادي النير, كي تحافظ عل اقتصادها من الانهيار, وكان جون ماينارد كينز احد اهم تلك الشخصيات الذي خاض غمار الحرب وكان لفكره وطروحاته اثرها في الحفاظ على اقتصاد بلاده من الانهيار, ولهذا سيخوض البحث في معرفة فكره الاقتصادي واثر طروحاته في معالجة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا.

The economic role of John Maynard Keynes in Britain during the First World War June - August 1914

Dr. Abbas Fanjan Saddam
Assist Prof. Dr. Nofal Kazem Mahous
University of Basrah - College of Education for Human Sciences

Abstract

The economic situation was one of the most important aspects that threatened to collapse during the outbreak of the First World War. Therefore, with Britain entering the war on 4 August 1914, it sought the assistance of economic competencies and personalities with enlightened economic thought, in order to preserve its economy from collapse, and John Maynard Keynes was one of the most important figures who He fought in the midst of the war, and his ideas and ideas had an impact on preserving his country's economy from collapse, and for this he will go into research to know his economic thought and the impact of his proposals on dealing with the economic conditions in Britain.

المقدمة

ان اندلاع الحرب العالمية الاولى كان حدثاً ارهب العالم اجمع, اذ انتشرت شرارتها الى كل بقعة من بقاع الارض وتضررت بها جميع القطاعات الحيوية من الصناعة والزراعة والتجارة, وكانت بريطانيا احدى تلك الدول التي تعرض اقتصادها الى اضطرابات مع دخولها الحرب, لاسيما انها كانت تعاني ازمة مصرفية حادة ناتجة عن عدم سداد الديون من الاجانب الى بنوكها, ولذلك كانت البلاد بحاجة الى كفاءاتها لانقاذ اقتصادها من الانهيار وتمويل مجهودها الحربي للخروج من اتون تلك الحرب باقل الخسائر الممكنة, ولذلك كان (جون مايناردكينز) احد تلك الشخصيات الاقتصادية التي تم استدعائها من الحكومة البريطانية للاستفادة من خبرته في مجال الاقتصاد كونه مفكر اقتصادي واستاذ في جامعة كامبريدج العريقية كي يساعد بلاده للخروج من حدة تلك الازمة حتى قبل ان يتم منحه منصب رسمي في الحكومة, وجاء هذا البحث ليسلط الضوء على مجريات الحرب واثرها على الاقتصاد البريطاني ودور كينز في تصحيح مسار الازمة المصرفية قبل وبعد دخول بلاده الحرب, وكذلك ليتناول فكره الاقتصاي وطروحاته ومقترحاته واثر تطبيقها على الاقتصاد البريطاني, فقسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة, جاء الاول بعنوان اندلاع الحرب العالمية الاولى ٢٨ حزيران ١٩١٤ واثرها على الاقتصاد البريطاني وتم التطرق فيه الى احداث الحرب ووضع بريطانيا السياسي والاقتصادي عند اندلاعها, اما المحور الثاني فقد تناول دور جون مايناردكينز في الحد من تداعيات الحرب على الاقتصاد البريطاني اب ١٩١٤ عن طريق تقديم المذكرات التي تحمل افكاره الاقتصادية والتي ترجمت على ارض الوقع للحد من تأثير الحرب على انهيار الاقتصاد البريطاني , في حين درس المحور الثالث متابعة كينز للاوضاع الاقتصادية العالمية في اوربا ابان الحرب العالمية الاولى وانعكاساتها على بريطانيا.

اولاً: اندلاع الحرب العالمية الاولى ٢٨ حزيران ١٩١٤ وأثرها على الاقتصاد البريطاني

أتضحت معالم النظام الدولي في أوروبا مع بداية القرن العشرين, إذ كانت ملامح السياسة العالمية ترسم في القارة الاوربية نتيجة لتفوقها في ميادين العلم والتكنولوجيا التي امتلكت اساسياتها جراء حروبها الاستعمارية خلال قرون من الزمن[١], الا ان القارة الاوربية ابدت رغبتها بالحصول على المزيد من الثروة من خلال تأمين الاسواق الخارجية لتصريف الفائض من انتاجها وكان ذلك سبباً في تنافسها على المستعمرات والطرق المؤدية اليها وهذا ما دفع بكل دول القارة الاوربية الى تعزيز قدراتها القتالية سواء عن طريق تقوية جيوشها بكل اصنافها او انشاء شبكة من الاحلاف والصداقات الدولية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات[٢] الامر الذي أدى بدوره الى انقسامهما إلى

معسكرين كبيرين, معسكر الوسط والوفاق او الحلفاء[٣], مما دفع بالعالم إلى اتون حرب وصفت بالعالمية, وعدت من ابشع الحروب التي شهدتها البشرية في الربع الاول من القرن العشرين[٤].

لم تحدث الحرب االعالمية الاولى من فراغ وانما جاءت نتيجة منطقية لجملة من الاسباب المباشرة وغير المباشرة فمن أهم الاسباب غير المباشرة هو نظام التحالفات السرية التي عملت به جميع الدول الأوربية, لكي تحمي نفسها من مخاطر الحروب, إذ أنشأ أوتوفون بسمارك (Ottovon Bismarck)[٥], هذا النظام ليعزل فرنسا, ويحيط ألمانيا بعدد من الدول الحليفة, وفي الوقت نفسه أخذت الروح العسكرية بالنمو, وتكالبت الدول الكبرى على التسلح بطريقة لم يسبق لها مثيل, كل تلك الأمور أثارت حفيظة الدول فيما بينها[٦], في حين كان للعامل الاقتصادي والتنافس الاستعماري الذي بدأ منذ قيام الثورة الصناعية في بريطانيا[٧], وانتشر في بقية أرجاء القارة الأوربية, دوره في زيادة حدة الاصطدام بين الدول, بيد أن تلك الأسباب أدت إلى تضارب مصالح الدول الأوربية, الأمر الذي عجل بدوره قيام الحرب العالمية الأولى في أوربا أولاً لتمتد وتشمل دول أخرى في العالم ثانياً, لا سيما تلك التي أصبحت ميداناً مهماً للقتال فيما بعد[٨].

أما السبب المباشر لقيام الحرب فيعود إلى مقتل ولي عهد الإمبراطورية النمساوية الارشيدوق فرانسيس فرديناند (Francis Ferdinand) [٩], وزوجته في مدينة سراييفو الصربية في ٢٨ حزيران ١٩١٤, على يد طالب يدعى غافريلو برنسيب (Gavrilo Princip)[١٠], فعدت السلطات النمساوية أن صربيا هي المسؤولة عن مقتل ولي عهدها بالأخص وإنها كانت تتهمها بالعمل ضدها في منطقتي (البوسنة والهرسك), فوجهت لها بالاتفاق مع ألمانيا إنذاراً شديد اللهجة, ينم عن عزم النمسا على إزالتها من الخارطة الأوربية [١١].

وبقدر تعلق الامر ببريطانيا , فقد كانت الأسابيع الست التي مرت عليها قبل دخولها الحرب العالمية الاولى بمثابة الفرصة الأخيرة التي أراد البريطانيون استغلالها من أجل إيجاد مخرج لهذه الأزمة العالمية, لذا ناقش مجلس الوزراء البريطاني الوضع الأوربي ومشكلاته الرئيسة, فعندما قُرأت في المجلس البرقية التي ارسلها السفير البريطاني في النمسا في ٢٨ حزيران ١٩١٤ الذي أخبر فيها عن مقتل ولي عهد الاخيرة, صرح وزير الخزانة والناطق الرسمي باسم مجلس العموم البريطاني (House of Commons of the United Kingdom)[١٢], لويد جورج (Lloyd George)[١٣], (George)[١٣], بقوة "هذا يعني الحرب"[١٤], وقصد بذلك حرباً جديدةً ستعلن في البلقان وستتورط فيها قوة كبرى, وربما سينتج عنها صراع أوربي عام, هذا التصريح والاحتمالات من جانب لويد جورج أقلقت الحكومة البريطانية من الجانب السياسي[١٥].

لم يكن تصريح لويد جورج جزافاً وانما جاء نتيجة خبرة طويلة في المجال السياسي والاقتصادي وقراءة موضوعية لسير الاحداث في القارة الاوربية, وقد مكنته تلك الخبرة من اطلاق ذلك التصريح بشأن تلك الحرب التي توقع اندلاعها.

كان جل الاهتمام البريطاني خلال تلك المدة وقبل الدخول في الحرب, منصباً على مصالحها الاقتصادية[١٦], وهذا هو الجانب الأكثر أهمية الذي أقلق بدوره الحكومة, إذ خشى رجال الصناعة ورأس المال على مصالحهم من حدوث فوضى اقتصادية في البلاد جراء الحرب وتداعياتها[١٧], ومما زاد في قلقهم هو الخلاف الحاد الذي نشأ بين وزير الخزانة لويد جورج ومستشاريه حول تمويل المجهود الحربي لبريطانيا إذ ما دخلت الحرب, اذ لم تكن هناك موارد كافية لتشكيل الجيوش, أو انتاج الذخائر أو السلع التصديرية, وتوقع لويد جورج ان بريطانيا قادرة على تشكيل سبعين فرقة فقط من الجيش الميداني وتزويدهم بالقذائف, فضلاً عن ذلك, كان على بريطانيا المحافظة على علاقتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية, وعدم السماح بانخفاض سعر الصرف, وأبان ذلك الوقت حاولت بريطانيا جاهدة السيطرة على مدفوعاتها الاقتصادية داخلياً وخارجياً[١٨].

يعود ذلك القلق بشأن الوضع الاقتصادي إلى أزمة البنوك التي نشأت بشكل واضح في أوائل عام ١٩١٤, وتطورت أحداثها وصولاً إلى بداية الحرب, إذ نشأت تلك الأزمة بسبب عدم قدرة الأجانب المقترضين من بنوك بريطانيا على سداد ديونهم للشركات المُدينة[١٩], إذ كانت البنوك البريطانية في حالة انتقالية وانخفضت احتياطات الذهب في البنوك المساهمة وجادل مدراء البنوك الحكومة البريطانية فيما يخص احتياطي الذهب, فقد أكدت البنوك أن الاحتياطي من الذهب قليل جداً مقارنةً لحجم الأعمال التجارية البريطانية والشركات الكبرى العاملة في البلدان الأجنبية, وأشار مدراء البنوك أنه على الحكومة أن تتحمل المزيد من المسؤولية للحفاظ على احتياط الذهب, وخاصةً ضد مطالبات مودعي البنوك الحكومية, وفيما بعد تحولت تلك الأزمة من مجرد انتقاد لدور الحكومة إلى مطلب رسمي لإجراء اصلاح شامل عام ١٩١٤ بسبب الوضع الدولي الذي كان ينذر بحدوث الحرب[٢٠].

وبناءً على طلب مدراء البنوك من الحكومة البريطانية في ١ حزيران ١٩١٤ أن تتحمل مسؤولية الحفاظ على احتياطي الذهب, والإسراع في استحصال الديون من مستحقيها, كُلفَ موظف في مكتب الهند للعملة والتمويل الملكية والقسم المالي في وزارة الخزانة اللورد باسل بلاكيت (Basil Blackett)[٢١] بمهمة كتابة مذكرة تجسد رؤية الخزانة للوضع الاقتصادي العام في البلاد قبل دخولها الحرب, وعلى الرغم من ان بلاكيت كان ذو كفاءة عالية وضليعاً في المجال الاقتصادي,

ومعالجة الازمات على وفق نظرية تكرار الازمات التجارية للخبير الاقتصاي ستانلي جيفرنز (Stanley Jevons)[٢٢] , الا انه فضل ان لا يبت في هذا الموضوع الحيوي الذي يتعلق بمستقبل بريطانيا الاقتصادي, الا بعد اجراء المزيد من المشاورات, لذا فقد استعان بصديقه جون ماينارد كينز (John Maynard Keyne)[٢٣] الذي كان يمتلك خبرة اقتصادية تؤهله لاعطاء المشورة وتقديم الحلول الناجعة, فارسل اليه في ١٥ حزيران ١٩١٤ مسودة المذكرة التي اعدها واحتوت على الحلول المقترحة [٢٤] ليطلع عليها قبل ارسالها الى رئاسة الوزراء, وبعد اطلاع الأخير أرسل تعليقاته على المذكرة في ٢٤ حزيران عام ١٩١٤, وحوت تلك المذكرة على نقاط تفصيلية عدة, إذ أكد كينز خلالها أن نظرية تكرار الأزمات التجارية للخبير الاقتصادي ستانلي جيفرنز هي نظرية (ناقصة), وهي ليست حلاً امثلاً لمعالجة الأزمة, لذا ركز كينز على دور الحكومة في معالجتها, وأن المشكلة المركزية التي طرحتها البنوك على الحكومة لمطالبتها بالإصلاح تكمن في قدرة الحكومة واهتمام المصارف التجارية الخاصة بالحفاظ على احتياطات الذهب لصالح سلامتها المالية, التي تتفق مع مصلحة المجتمع عامةً, وكذلك إلى أي مدى يمكن للحكومة حماية مصلحتها على أساس النفقة العامة[٢٥].

ومن النقاط الأخرى التي تضمنتها المذكرة هي مسألة اتهام المصرفيين بإثارة الذعر, وبلورة الأزمة, اذ عارض كينز توجيه الاتهام الى المصرفيين فقط وأشار الى أن الخسارة الكبيرة التي تعرضت لها البنوك تعود إلى الانجازات القسرية في بورصة الاوراق المالية, وهنا يؤكد كينز أن الشرارة الأولى للأزمة وإثارة الذعر نشأت من قيام البنوك بسحب الاعتمادات المصرفية من عملائها الأضعف, ليكونوا مجبرين على توفير الأوراق المالية, مقابل ما يريدون الحصول عليه, ووضح كينز أن بريطانيا حققت ربحاً هائلاً وفقاً لتلك السياسة في السابق[٢٦], ورأى أنها جيدة في حال تطبقيها آنذاك من أجل ابتعاد العملاء الأضعف عن ممارستهم المالية (المتهورة) التي ستجبر الحكومة البريطانية على أخذ فائدة بنكية تقدر بحوالي ١٠% من الاحتياطي, وتبعاً لذلك طرح كينز سؤالين رداً على مذكرة بلاكيت, تساءل في أولها على مقدار احتياطي الذهب عند الحكومة؟, وهل حقاً إنه غير كافٍ؟, وهل عليها أن تتحمل زيادة الاحتياطيات التي تكون ضرورية من وقت لآخر؟ ولا سيما بعدما أصبح بنك انكلترا[٢٧] أكبر البنوك المساهمة, وذكر بشكل صريح أن احتياطي الذهب في أسوأ الأحوال غير كافٍ, ويجب على الحكومة والمصرفيين القيام بإعداد خطة مناسبة, وإجراء دراسة متأنية لزيادة ذلك الاحتياطي[٢٨].

ركز كينز في سؤاله الثاني على دور الحكومة البريطانية في كيفية إعدادها خطةً لتسوية الأزمة, وهل ستحاول تسويتها بواسطة الضغط على المصرفيين, أو من خلال عقد صفقة معهم؟,

وفي الوقت نفسه وضع كينز نفسه في موضع وزير الخزانة, وأكد أنه إنْ كان يمتلك صلاحيته, فإنه يميل إلى أن تتحمل الحكومة عبء زيادة احتياطات الذهب, وان يتم ذلك على حساب بنك التوفير (Saving Bank) مع التأكيد على مساومة المجتمع المصرفي, الذي بدوره كان على استعداد تام للقبول بأي خطة للتسوية بحسب رأي كينز[٢٩].

وفي الختام أشار كينز على بلاكيت بمسألة إجراء بعض التغييرات التشريعية, ومنها إدخال مقياس مرونة الطوارئ (measure of emergency elasticity) إلى بنك إنكلترا, والهدف منه زيادة جني الأموال من جانب, وتقليل أزمة انخفاض احتياطي الذهب من جانب آخر, فضلاً عن ذلك أكد كينز على الاحتفاظ بكل كميات الذهب المتوفرة للبيع والتصدير. وعلى ضوء ماسبق, ارسل بلاكيت مذكرة الى وزارة الخزانة في ٢٦ حزيران ١٩١٤ اشار فيها الى مقترحات كينز لمعالجة الازمة. وفي اليوم نفسه وافق مجلس الوزراء البريطاني على المضي قدماً في تطبيق اراء كينز, اذ باشرت الحكومة البريطانية على الفور بدفع كميات من الذهب لمستحقيها من البنوك المساهمه[٣٠].

يتضح مما سبق, أن تلك المذكرة التي ارسلها بلاكيت إلى كينز كانت الانطلاقة الأولى للدور الذي سيمارسه الاخير بشكل أكبر فيما بعد لا سيما في سنوات الحرب العالمية الاولى, وذلك لأن إرسال هكذا مذكرة مهمة لاستشارته من اجل حل أزمة البنوك هي بحد ذاتها تمثل انعطافه كبيرة في حياته الشخصية والعملية, وأبرزت مدى رجاحة طروحاته وأهمية تفكيره الاقتصادي, وكانت عبارة عن فرصة احسن استغلالها كينز لاظهار امكانياته في المجال الاقتصادي لصالح بلاده.

ومن جانبها سعت الحكومة البريطانية جاهدة لتهدئة الوضع السياسي القائم آنذاك الى جانب الوضع الاقتصادي, وعملت على اتخاذ الحيطة والحذر الكاملين من أي إجراء يهدد أمنها, وذلك لأنها كانت مهتمه في ذلك الوقت في كيفية التوصل لحلول تتعلق بالازمة المصرفية الناشئة, قبل دخول بريطانيا الحرب, وبناءً على ذلك, وجه وزير البحرية ونستون تشرشل (Winston Churchill)[٣١] الاسطول الذي قام بتدريبات تجريبية لضرورة البقاء في حالة التأهب القصوى, وفي السياق نفسه عمل اللورد ريتشارد هالدن (Lord Richard Haldane)[٣٢] وزير الحربية على تنظيم الجيش وفقاً لمبادئ تلائم الاشتراك في الحرب التي قد تنشب في أوربا, وقام بإعداد قوة مقاتلة كاملة التجهيز, وجيشاً احتياطياً, وهيئة خاصة لتدريب الضباط, وربط كل ذلك برئاسة أركان الحرب[٣٣].

وفي غضون ذلك, اقترحت الحكومة البريطانية في ٢٧ تموز عام ١٩١٤ عقد مؤتمر ضم القوى الأربعة (بريطانيا, وفرنسا, وألمانيا, وروسيا[٣٤]) للتوسط بين النمسا والمجر وصربيا, لكن المحاولة باءت بالفشل, الامر الذي أزعج الحكومة البريطانية التي كان من الصعب عليها أن تبقى

على الحياد في حال مهاجمة الألمان الموانئ الفرنسية الحدودية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية, وقيامهم باحتلال أراضي ومقاطعات على الجانب الآخر من القنال الانكليزي[٣٥], لذا قامت الحكومة البريطانية بعقد اجتماع في اليوم التالي لتدارس الأزمة ومؤثراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على بريطانيا, واقترح أعضاء الحكومة محاولة إقناع إيطاليا حليفة ألمانيا في (الحلف الثلاثي)[٣٦] بالوقوف على الحياد وعدم الانضمام إلى الحرب, وإذا أصرت على ذلك فإن بريطانيا ستقوم بأعداد جيشها للحرب[٣٧].

وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت لمعالجة الازمة المصرفية التي واجهتها بريطانيا في شهر حزيران ١٩١٤, الا ان الازمة عادت الى الظهور مرة اخرى في نهاية تموز من العام نفسه بسبب عدم سداد الديون الذي هدد بنك انكلترا بخسارة الذهب الذي كان يحتاجه للدفاع عن قاعدة الذهب[٣٨], اذ كان هناك ٣٥٠ مليون جنيه استرليني من سندات الصرف والديون المستحقة للاجانب في البنوك البريطانية معلقة, وهدد عدم سداد الديون المستحقة من الاجانب وفق نظام (الملاءة المالية)[٣٩] , حاملي هذا الدين, ومن ثم الوسطاء, وبيوت الخصم[٤٠], وأصحاب الديون النهائيين, والبنوك المساهمة, وكان المصدر الآخر للضغط على البنوك هو عدم قدرة الأجانب على الدفع في التاريخ المحدد للمضاربين في البورصة المدينة التي اشتروا منها أسهمهم, الامر الذي أجبرهم على بيع أوراقهم المالية في البنوك, وخفض قيمة جزء آخر منها[٤١], لذلك اتخذ البنك عدد من الاجراءات للتخفيف من حدة الازمة في ٢٩ تموز ١٩١٤ واهمها, صرف الاوراق النقدية مقابل الذهب وفرض فائدة متزايدة على بيوت الخصم ورفض دفع الذهب للعملاء , ومن ثم اصدر بنك انكلترا قوائم وتوافد عامة الناس لشراء العملة الذهبية, ونتيجة لذلك كلف التشغيل الداخلي للذهب بنك انكلترا حوالي ١٢ مليون جنيه استرليني من احتياطي الذهب البالغ ٢٧ مليون جنيه استرليني في غضون ايام قليلة[٤٢].

أمام الازمة المصرفية وتدهور الأوضاع الدولية, كان على بريطانيا تحديد موقفها من الحرب بصفتها دولة عظمى, لذا عقد مجلس الوزراء في ٣٠ تموز ١٩١٤ اجتماعاً موسعاً لمناقشة موقفها من الحرب, فأنقسم المجلس على قسمين, فكان أحد عشر وزيراً من أصل تسعة عشر وزيراً رافضين التدخل والتورط المباشر في الحرب, ولكن بعد الاجتماع رجحت كفة القسم المؤيد لدخول الحرب, على اعتبار أن الحرب الأوربية الشاملة كانت أمراً لا مفر منه, وستجر بريطانيا للحرب في نهاية الأمر , وعلى الرغم من ذلك كان هناك قلقاً لدى بعض أعضاء الحكومة من ضخامة تكاليف الحرب, لا سيما وأن بريطانيا واجهت في الاشهر التي سبقتها أزمة مصرفية, ووفقاً لذلك عقد مجلس الوزراء اجتماعاً في ١ آب من العام نفسه, أشار فيه وزير الخزانة والمسؤول عن تمويل الحرب لويد

جورج أن الحرب البحرية أقل تكلفة من أي حرب أخرى, وضمن تكاليفها بـ ٢٥ مليون جنيه استرليني في العام, وأيده في ذلك ونستون تشرشل وزير البحرية بمذكرة قدمها إلى مجلس الوزراء, وهذا ما قلل من مخاوف الوزراء من حدوث مشكلات اقتصادية في البلاد(٤٣).

يبدو ان تخمين لويد جورج وزير الخزانة كان مجانباً للدقة والموضوعية. فقد كان من الصعوبة توقع النفقات التي قد تحتاجها بريطانيا في الحرب؛ وذلك بسبب اتساع رقعة ساحات المعارك التي سوف لن تقتصر على سواحل القارة الاوربية وانما قد تتعدى الى ما وراء البحار وهذا ما حدث فيما بعد.

ثانياً: دور جون ماينارد كينز في الحد من تداعيات الحرب على الاقتصاد البريطاني اب ١٩١٤

ان الوضع السياسي كان موازياً للوضع الاقتصادي, وفي الخطورة ذاتها تقريباً, إذ كانت الحكومة البريطانية متخوفة من ألازمة المصرفية وتأثيرها على مجريات الأحداث قبل دخولها الحرب, لذا عقد لويد جورج وزير الخزانة في الأول من آب ١٩١٤ اجتماعاً سرياً مع مجموعة من المقترضين المساهمين, لمناقشة الأزمة وكيفية الخروج منها, وأنتهى الاجتماع بنتيجة مفادها, يجب إعداد خطة طوارئ لدفع مبلغاً كبيراً من الذهب إلى بنك إنكلترا, مقابل إصدار سندات خاصة للصرف, وتعليق قانون البنك, وتعليق جميع مدفوعات الذهب الى خارج الدولة , وبناءً على نتائج ذلك الاجتماع ذهب رؤساء البنوك إلى رئيس الوزراء البريطاني هربرت هنري أسكويث (Herbert Henry Asquith) (٤٤) ولويد جورج مطالبين بإعفائهم من التزامهم بدفع الذهب عند الطلب,حيث وافقت الحكومة رسمياً على تأجيل سداد الديون التي في ذمتهم للبنك لمدة شهر واحد (٤٥).

ونظراً لنجاعة المقترحات التي سبق وان ثبتها كينز على مذكرة بلاكيت آنفة الذكر في شهر حزيران ١٩١٤, اقترح الاخير على لويد جورج وزير الخزانة استدعائه الى مبنى الوزارة للاستفادة من خبرته واخذ مشورته والانتفاع من فكرة الاقتصادي, وفي يوم ٢ اب استلم كينز خطاباً رسمياً طُلب فيه الحضور الى الوزارة المذكورة, ولم تمض ساعات على ذلك الخطاب حتى طلب كينز من صهره ارشيبالد هيل (Archibald Hill) ان ينقله إلى لندن فوراً, وبالفعل لبى الأخير طلبه وأوصله على متن دراجته النارية من كامبريدج مباشرةً الى مبنى وزارة الخزانة(٤٦). وفور وصوله الى هناك لم يخفي كينز قلقه من الازمة المالية التي كانت تعاني منها بريطانيا في ذلك الوقت لا سيما مع فقدان الكثير من المسؤولين والمصرفيين رساميلهم(٤٧) بشكل كامل, وعلى الرغم من ذلك اوضح كينز لكي تتمكن الحكومة من معالجة الازمة المصرفية يجب ان تبادر الى اتخاذ تدابير اولها: حفظ المدفوعات الخاصة من بنك انكلترا, ثانياً: يجب التركيز على دفع الديون المستحقة, الا انه كانت لديه شكوك بمدى قدرة مدراء البنوك على تسديد ديونهم(٤٨).

لم يحل ضيق الوقت دون قيام كينز بترجمة فكره الاقتصادي الى حلول واقعية للازمة المصرفية التي عانت منها بلاده, ففي ٣ آب عام ١٩١٤ أي قبل يوم من إعلان بريطانيا دخولها الحرب إلى جانب دول الحلفاء قدم مذكرة الى لويد جورج[٤٩], وأشار في المقدمة القصيرة لمذكرته انه ينبغي قبل الخوض في الازمة وحلولها, يجب معرفة الحجم المحتمل للتصريف الأجنبي للذهب في الخارج, مع تعليق المدفوعات المحددة من الذهب التي تلتزم بها بريطانيا سنوياً لسداد قروضها, ومن ثم كيفية التعامل مع الوسائل الممكنة لمنع الصرف الداخلي للذهب, مع تجنب استنزاف الذهب في الخارج [٥٠].

وأكد كينز في بداية المذكرة أن المطالب الداخلية للعملة التي تتجاوز المعدل الطبيعي من الممكن تعويضها من خلال شكل من اشكال العملة الورقية الطارئة التي ينبغي ان تصدرها الحكومة, ويجب على بنك انكلترا وقف المدفوعات في حال وجد ان السحب الفوري على الحساب الاجنبي اكبر وذلك لتجنب الخسارة , واضح ان هناك ثلاث عوامل لتحديد ذلك :

١. كمية الذهب المتوفرة في احتياطي البنك.
٢. إمكانية التجديد من الخارج.
٣. مقدار الاعتمادات الأجنبية المتاحة آنذاك في لندن وحددها بما يلي:

أ-افترض كينز أن مجموع الذهب يصل إلى ٢٨ مليون جنيه استرليني في بنك انكلترا, ويضاف إليه ١٥ مليون جنيه استرليني من البنوك المساهمة, مع الديون المأخوذه في السنوات السابقة التي ليست ببعيدة, وطرح الكميات التي تستخدم في الانفاق الداخلي لبريطانيا.

ب- توقع كينز أن تحصل بلاده على كميات من الذهب من الولايات المتحدة الأميركية وأمريكا الجنوبية, لكنه لم يبالغ بتوقعاته, لا سيما وأنه تزامن مع ظروف الحرب, وتوقع كذلك أن يتم سحب الأموال المودعة في بنك انكلترا بالسعر الرسمي للذهب للسنة الواحدة من قبل المودعين, وذلك لشدة الذعر المالي الذي أثر حتى على السلطات المصرفية العليا.

ت-أنه لا توجد دولة قادرة على سداد مستحقاتها من الذهب لبريطانيا باستثناء فرنسا وربما روسيا عبر فرنسا, ولكن ذلك لم يكن مؤكداً من وجهة نظر كينز؛ واما البلدان الاخرى فهي غير قادرة على الدفع بسبب الصعوبات الناشئة في سوق المال, وعدم قدرة الدول الأجنبية على الوفاء بالتزاماتها الفورية تجاه بريطانيا, ومن أهم هذه الدول ألمانيا, والهند, والبرازيل, فبخصوص هاتين الدولتين الاكثر استنزافاً للذهب من بريطانيا وبالعكس, فإن مكتب الهند مجبر على عدم تخصيص الأموال لتلبية احتياجاتهم الخاصة وتمكين البنوك من تحويل الذهب إلى الوطن, إذ يتيح سوق المال للهند أن تضع يدها على احتياطي الذهب. أما فيما يخص الولايات المتحدة الأميركية فقد

اوضح كينز انها قررت إرسال كميات من الذهب إلى بريطانيا دون ان يكون لديها رغبة في أخذ الذهب من الأخيرة(٥١).

وبالنسبة لتأمين الذهب, فقد أكد كينز على ضرورة رفع سعر صادرات الذهب وإغلاق البورصة, ووقف اصحاب بيوت الخصم عن ممارسة الأعمال التجارية, وأخذ فائدة ١٠% من البنك على القروض الجديدة, وإلغاء منح القروض لاي دولة باستثناء فرنسا على ان تكون السلطات المسؤولة في البنك هي من تحدد حجم القرض, ومنع بيع أو خصم الأوراق المالية أو الفواتير, الا لبنك انكلترا فقط, وأشار كينز الى أن فرنسا وحدها قادرة على أخذ الذهب من بنك انكلترا , اما السؤال الرئيس الذي طرحه كينز فقد تعلق بمقدار قيمة الذهب الذي تريد فرنسا الحصول عليه؟ , فضلاً عن مقدار مبالغ الائتمانات في بنك انكلترا ؟ لذلك على السلطات تقدير قرض بقيمة ١٠ إلى ١٥ مليونً جنيه استرليني, ويمكن ان يكون اقل من ذلك, لان بنك انكلترا يجب أن يحتفظ بما لديه من الذهب للحصول على المشتريات الأجنبية في وقت لاحق, وتعليقاً على الملاحظات التي اشار اليها كينز اعلاه أوضح ما يلي(٥٢):

١. فيما يتعلق بحجم وردات بريطانيا مقارنة بمبلغ القرض فهو ليس كبير.
٢. بمجرد وقف الاستثمار الاجنبي الجديد من جانب بريطانيا يمكنها بمرور الوقت أن توفر كمية هائلة من البضائع من الدول الأجنبية, طالما بقيت طرق التجارة.
٣. بمجرد توقف المدفوعات الخاصة يترتيب على ذلك الشك في القيمة التبادلية للعملة البريطانية, التي يمكن ان تؤدي الى ضعف القدرة الشرائية على الصعيد الدولي(٥٣).

أشار كينز أن أحد الأمور التي لا يمكن إغفالها, هي الادراك انه لا فائدة من تكديس احتياطات الذهب في وقت السلم إذا لم يكن القصد من استخدامه في وقت الحرب أو الخطر, وأكد كذلك أن البنوك حاولت تكديس الذهب, وعلقت المدفوعات حفاظاً على مكانة لندن بكونها سوقاً للذهب, ولا سيما بعدما احتفظت الدول الأجنبية بأموالها كاحتياطي نقدي في بنوك لندن مثل تشيلي والبرازيل, إذ أن مثل تلك الأعمال التجارية المربحة والمفيدة تعزز مكانة لندن كمركز نقدي, يعتمد بشكل مباشر على الثقة الكاملة في سوق لندن, ومن ثم فإن تعليق المدفوعات في الظروف المناسبة أولى من تعليقها عندما تكون البلدان الأخرى راغبة في الاعتماد على بنوك لندن, وبما أن بريطانيا هي سيدة الموقف_حتى تلك اللحظة_, فإن تعليق المدفوعات سيكون باتجاه الدول الأوربية الأخرى التي تحتفظ بمواردها في البنوك البريطانية, وأن مثل تلك الثقة هي التي شكلت الفرق بين بنوك لندن وباريس وبرلين, وأن من مساوئ وقف الدفع النقدي هو تعليق العمل المصرفي, وتعليق المدفوعات

المحددة, وكذلك تعليق قانون البنك الذي يجعل من الممكن استخدام أوراق الطوارئ للأغراض الداخلية, واستمرار المدفوعات الخارجية للحصول على البضائع الأجنبية[٥٤].

وافترض كينز أن تعليق العمل المصرفي والمدفوعات المحددة خارجياً هو احد الأهداف المهمة التي تمكن البنوك من حفظ مدخراتها لاغراض التداول الداخلي, ومتاح كذلك للاستنزاف الاجنبي, واذ لم يستخدم للغرض الاخير فإن من الممكن للبنك ان يصدر عملة طوارئ للاستخدام الداخلي والحصول على الذهب للاغراض الاجنبية, فضلاً عن ذلك إن استمرار المدفوعات النوعية من الذهب لا يتوافق مع تعليق قانون البنك, إذ يؤدي ذلك إلى الاستنزاف الشديد للذهب داخلياً, ومن ثم لا يمكن الحفاظ عليه الا ضمن حدود ضيقة, وأخيراً أكد كينز أن هذا الاستنزاف من بنك انكلترا يرجع بشكل أساس الى ادخاره من جانب البنوك المساهمة, الذي سيكون متاحاً بمجرد استعادة البنوك توازنها مرةً أخرى. لكن هذا الافتراض لا يمكن له أن ينجح ألا بالحفاظ على احتياطي الذهب للبنوك المساهمة من خلال تزويد عملائها من رصيدها الخاص من دون الرجوع إلى ما ودعته في بنك انكلترا, ويجب أيضاً أن يكون طلب الذهب متاحاً فقط للشخص العادي لأغراض السفر والتحويل, وكذلك يجب على الأشخاص العاديين الذين يرومون الحصول على الأموال من بنك انكلترا أن يذهبوا بأنفسهم, ويقدموا طلباً لذلك[٥٥].

يتضح مما سبق, أن كينز أراد أن يمنع سحب الذهب من بنك انكلترا سواء للبنوك المساهمة أو للأشخاص العاديين, وبناءً على ذلك وضع شروطاً معقدة تجاه من يحاول سحب احتياطي الذهب المودع في البنك, فهو أكد على أن لا يتم سحبه ألا عند الضرورة وبعد ان يُقدم العميل أسباباً مقنعةً تبرر ذلك.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

احتوت مذكرة كينز على عدد من المقترحات لانهاء الازمة, اذ اوصى بضرورة تمديد عطلة البنوك من يومين الى ثلاثة ايام واصدار سندات الخزانة بقيمة ١ جنيه استرليني و١٠ شلنات يتم تعميمها على البنوك في جميع انحاد البلاد على ان تتكفل الحكومة وليس بنك انكلترا باصدار تلك السندات تفادياً للتضخم[٥٦]. وحدد كينز ايضاً الاماكن التي يمكن استحصال العملة من خلالها, وهي البنوك الحكومية أو المؤسسات الفردية, مثل بنك انكلترا ومركز الاستجابة في لندن ومكتب الديون الوطني بشروط أهمها, أن تكون قيمة الورقة النقدية من فئة ٥ جنيهات إسترلينيه, مقابل مبلغ سندات الخزانة ذات الفئة المتساوية, وهذا من شأنه أن يضمن التكافؤ بين الأوراق النقدية الحكومية والأوراق البنكية, فضلاً عن ذلك أنه يمنع أي انخفاض ملموس في سعر الذهب, كذلك يتم الحفاظ على المدفوعات الخاصة, وليس هناك أي احتمال لحدوث استنزاف خارجي, ولا يمكن فقدان القليل من الذهب من خلال الإبقاء على عرض رسمي مفتوح لتوريد الذهب عبر التحويلات الخارجية[٥٧].

في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية ووزارة خزانتها منهمكة بوضع الحلول الاقتصادية للازمة المالية التي نتجت عن الحرب, اعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في مساء يوم الاثنين ٣ آب ١٩١٤، وفي اليوم التالي اعلنت بريطانيا الحرب على المانيا التي اجتاحت بلجيكا في اليوم نفسه وبذلك فُقد اي أمل للسلام, اذ اجتاحت الحرب أوروبا وبدأ كل طرف يعمل من أجل تحقيق النصر فيها[٥٨] ونتيجة لهذه التطورات خشى رؤساء المال على مصالحهم وتنبئ بعضهم بحدوث فوضى اقتصادية, على حين اعتقد البعض الاخر ان مسار الاحداث سيؤدي إلى افلاس البنوك البريطانية لا سيما بعد انتشار التقارير الاخبارية التي كان مفادها ان هناك تقارير كشفت عن قيام المانيا بتسخير مصارفها التي لها ارتباطات مع البنوك البريطانية لخدمة مجهودها الحربي, فانتشر الفزع في بريطانيا, لا سيما بعد تسريب هذا الخبر إلى أصحاب المصانع والأموال في شمال بريطانيا واسكتلندا, لأنهم أدركوا أن الحرب ستكون مربكة للتجارة العالمية, واحتمالية مواجهة بريطانيا مشكلة إفلاس وطني, وعلى الرغم من ذلك طمأنهم لويد جورج بصفته الناطق الرسمي باسم مجلس العموم ووزيرالخزانة من قوة موقف الاقتصاد البريطاني, وأن الدولة ستتخذ الإجراءات اللازمة من أجل حماية اقتصاد البلاد وحقوق اصحاب الاموال[٥٩].

كل ذلك دفع لويد جورج الى عقد اجتماع مع المصرفيين في ٤ آب ١٩١٤, عرض فيه بعض من مقترحات كينز لانهاء الازمة, وتمت الموافقة بشكل رسمي على ما جاء في مذكرته, اذ اقترح جورج _على أساس مذكرة كينز_ رفع سعر الفائدة[٦٠] البنكية من ٣% وإلى ١٠%, مع تمديد عطلة البنوك من يوم إلى ثلاثة أيام, وإغلاق البورصة وهو ما وافق عليه المصرفيين[٦١]. وبذلك انتهت الأزمة المصرفية في الداخل, واما خارجياً فقد كان هناك مشكلة تمثلت بإعادة الثقة بالبنوك البريطانية مرة اخرى وكان من الضروري ان يضمن بنك انكلترا ارتباطات جديدة, ومع ذلك وضعت الحكومة البريطانية مجموعة من عمليات الإنقاذ التي عدها كينز باهظة للغاية, الا انها مضمونة ضد خسارة الحكومة وبنك انكلترا, إذ اشترت بريطانيا قيمة ١٨٠ مليون جنيه استرليني من الديون نفسها, مما أدى إلى اعفاء بنك انكلترا والبنوك المساهمة على حساب دافعي الضرائب, واغراق سوق المال بالأموال التي أدت إلى انخفاض الاسعار, وقدمت الأساس للتمويل التضخمي للأشهر الأولى من الحرب[٦٢].

استمر كينز في تقديم مقترحاته الى وزارة الخزانة البريطانية اذ قدم في ٥ آب ١٩١٤ مذكرة الى لويد جورج, حثه فيها على اهمية ان تضمن الحكومة البريطانية الفواتير التي تحتفظ بها بيوت القبول (accepting houses)[٦٣] التي كانت وظيفتها الاساسية ضمان فواتير العملاء الأجانب وتقدم المال لهم بعدما حالت الحرب دون دفع ديونهم إلى البنوك البريطانية, لا سيما بعد

ايقاف الدفع على الكمبيالات وفق القرار المعلن في ٤ اب ١٩١٤ كتب كينز تلك المذكرة كي تستأنف بيوت القبول عملها من اجل ان تسير التجارة بشكل طبيعي مع الاجانب, بشرط ان تقوم تلك البيوت بخصم الفواتير حتى يكون الشخص موثوق في ائتمانه, وقد اعطى كينز نوعين من البدائل الممكنة للائتمان:

أولهما: إعادة تأهيل ائتمان بيوت القبول من قبل ضمان ارتباطاتهم السابقة, ومنحهم رصيدًا كافيًا للدخول في ارتباطات جديدة.

ثانيهما: ان تتدخل الحكومة لضمان الارتباطات السابقة لبيوت القبول[٦٤].

ووفقاً لما سبق, بين كينز انه في حال ارادت الحكومة البريطانية ان يكون لها دور في ضمان الارتباطات السابقة لبيوت القبول, هل تضمن الحكومة الارتباطات المعلقة للبيوت نقداً أم إنها ستكتفي بالتعهد لها في موعد بعيد وغير محدد, بحيث تكون الفواتير بالنسبة للبنوك التي تحتفظ بها أصولاً مقفلة في النهاية, في حال اتخذت الحكومة على اي حال, البديل الاقل, وضمنت مواجهة أي عجز يظهر في شؤون أي فرد يقبل التعامل مع البيوت على مسافة تاريخ غير محددة, والنتيجة الرئيسة هي ضمان البنوك التي تتعامل مع بيوت القبول ضد الخسارة النهائية, وهذا غير مرغوب فيه من وجهة نظر البنوك, ولكن خسارتهم النهائية تحت هذا المسمى من غير المحتمل أن يكون للحكومة من دور في دعمها, وفضلاً عن ذلك ليس من الواضح أن مثل هذا الإجراء سيخدم الهدف الرئيس للحكومة, وهو تسهيل الأعمال الجديدة أم لا, لذلك شدد كينز في مذكرته أنه على الحكومة البريطانية تقديمها الضمان للارتباطات القديمة والجديدة, ومنح مبالغ غير محددة لبيوت القبول للايفاء بالتزاماتهم السابقة, والنقطة الاهم أن مجرد ضمان اي عجز في التعاقدات السابقة للبيوت من الحكومة تكون تلك البيوت غير قادرة على توفير ائتمان احتياطي ومن ثم تقل ارتباطاتها الجديدة, ووفقا لذلك على الحكومة ضمان الارتباطات الجديدة لبيوت القبول وكذلك القديمة او ضمان جزء عن الخسارة الناشئة من الارتباطات القديمة, مع اخذ الاحتياط من ان ذلك الاجراء قد يثقل من كاهل الحكومة في الوقت الذي تسعى لادخار كل ما لديها للانفاق على المجهود الحربي[٦٥].

وأما الاقتراح الاخر فهو عملي أكثر – من وجهة نظر كينز– وتمثل بقيام بيوت القبول بتشكيل نفسها في هيأة أو نقابة واحدة تعمل على الالتزامات المتبادلة مع البنوك بقدر ما يتعلق باعمالها التجارية الجديدة, وأن تقوم بتأمين مشاريعها الطارئة بنسبة ٩٠% على حساب مشاريع القوانيين الجديدة المقبولة بعد تاريخ ٦ آب عام ١٩١٤[٦٦], وتعني وضع ائتمان خاص في بيوت القبول وان يقوم العميل بسحب الكمبيالات في الحالات الطارئة بضمان شخص منتمي الى تلك

البيوت ومن ثم يقلل من التزامات الحكومة, وأن تكون الحكومة مسؤولة أمام البنوك عن أي عجز محتمل بسبب تلبية (السحب على المكشوف)[٦٧], وربما المشاركة في اي فائدة يحصل عليها البنك بسبب السحب, وفي المقابل يفضل أن تعتمد الحكومة على صفقة تعقد بينها وبين بيوت القبول من أجل تسهيل عملية السحب العلنية من البنوك التي ستكون مطلوبة أو يزداد الطلب عليها من البيوت, ومن ثم تكون الأخيرة على استعداد للعمل معاً في النقابة أو الهيأة[٦٨].

نالت مقترحات كينز لمعالجة الازمة المالية استحسان لويد جورج وزير الخزانة الذي قدمها بدوره الى مجلس الوزراء في ٦ اب ١٩١٤ الذي وافق على الاخذ بها وتم اصدار مجموعة من القرارات التي ارتكزت على مقترحات كينز المتعلقة ببيوت القبول, ومنها: اعادة تأهيل الائتمان واستعادة حركة التجارة الحرة , وتأجيل الدفع على جميع الديون المعلنة في ٧ آب عام ١٩١٤ إلى عام واحد بعد الحرب, وتجميد أصول البنوك, وتجميد العرض عليها, تزويد بيوت القبول بأموال جديدة لشراء الفواتير من بنك انكلترا بعد تفويضه بشراء الفواتير والسماح للمقبلين عليها باعادة قبول الفواتير التي يتمكنوا من الوفاء بها, وتزويدهم بقروض من بنك انكلترا بضمان من الحكومة[٦٩].

على الرغم من جهود كينز الواضحة ومقترحاته البناءه التي قدمها الى وزارة الخزانة واعتمدتها الحكومة البريطانية لمعالجة الازمة, الا ان لويد جورج اختار احد اصدقائه المقربين المدعو جورج باريش (George Parish) الصحفي الاقتصادي ليكون مستشاراً خاصاً له في الامور المتعلقة بالمجهودات الحربية في وزارة الخزانة بعدما عرضت عليه قائمة بأهم الشخصيات الاقتصادية في كامبريدج, فأدى ذلك الى اصابة كينز بخيبة امل وفضل العودة إلى كامبريدج في ٨ آب ١٩١٤ ليمارس عمله القديم محاضراً في الاقتصاد بجامعة كامبريدج, على امل ان يتم استئناف الدوام فيها, التي تحولت الى مستشفى عسكري لمعالجة جرحى الحرب وهو ما دفع كينز لتقديم المساعدة في تضميد اولئك الجرحى لا سيما وانه كان يحاول اشغال نفسه بعدما اصبح يسكن وحيداً [٧٠].

ويتضح من ذلك ان على الرغم من ان كينز كان له دور كبير في اخراج بريطانيا من ازمات عدة قبل وبعد دخوله الحرب بفضل ذكاءه وخبرته الاقتصادية واقتراحاته التي اخذت بها الحكومة للخروج من الازمة المصرفية وغيرها, ولكن لم يتم اختياره لاكمال عمله في وزارة الخزانة أو أن تعهد اليه بوظيفة فيها وذلك بسبب العلاقات الشخصية التي ربطت وزيرها بالصحفي الاقتصادي الذي رشح اسمه وعين في الوظيفة بدلاً من كينز.

لم يحل استبعاد كينز عن العمل في وزارة الخزانة دون مواصلة جهوده العلمية, فبعد عودته الى كامبريدج في ٨ اب ١٩١٤ استأنف العمل على رسالته في الاحتمالية[٧١], وفي الوقت ذاته استمر في عمله المفضل وهو كتابة المقالات في المجلات والصحف الاقتصادية[٧٢], اذ استمر في

مراقبة الاوضاع الاقتصادية عن كثب وأكد أن أفضل ما يمكنه فعله هو تقديم نصائحه للحكومة حتى وان كان خارج المنظومة الحكومية, لا سيما بعد ما فقد الأمل في الحصول على وظيفة رسمية في وزارة الخزانة[٧٣], ففي غضون ذلك نشرت صحيفة الإيكونوميست (The Economist) مقالاً في ١٥ اب ١٩١٤ أكدت فيه على ان حيازات الذهب المتوفرة في بنك انكلترا تقدر بـ ٨٠ مليون جنيه استرليني, ٥٠ منها في متناول يد سبعة عشر شركة مساهمة ورائدة في البنوك المساهمة, وتم التوصل إلى ذلك بافتراض أن المبالغ من النقد متساوية في بنك انكلترا والبنوك المساهمة, وافاد المقال بأن أحد البنوك المساهمة قام بنشر تلك الأرقام بشكل مفصل, فقد بلغ اجمالي الذهب حوالي ١١١ مليون جنيه استرليني, وتمت إضافة ٥٠ مليون من الذهب والأوراق النقدية و٤٠ مليون من العملات الذهبية والسبائك إلى بنك انكلترا, وطُرح قرابة ١١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني, ومن ثم يكون الفائض ٨٠ مليون جنيه استرليني, فضلاً عن ذلك, قد قدر الذهب المطروح للتداول ٢٠ مليون جنيه استرليني وأن كمية الذهب التي تحتفظ فيها البنوك تصل إلى ١٠٠ مليون جنيه استرليني, وفي هذا العدد توصلت الصحيفة إلى تعداد حيازات الذهب المتوفرة في البلاد, الا ان تلك التقديرات تم الطعن بها من المصرفي البريطاني دروموند فريز (Drummond Fraser) في صحيفة مانشستر (Manchester) في ٢٢ اب ١٩١٤ اذ اكد فريزر ان اعداد سك العملة الذهبية تصل الى ٧٠ مليون جنيه استرليني في جميع البلاد بما في ذلك بنك انكلترا مع إضافة ٣٠ مليون سبيكة ذهبية مفترضة تصبح حوالي ١٠٠ مليون جنيه استرليني من العملات الذهبية والسبائك, وقدر زيادة ٢٠ مليون جنيه استرليني في البنوك من حيازات الذهب مع إضافة الذهب المستلم من الخارج الى البنوك, ووصل بنك انكلترا إلى قرابة ١٣٢,٦٥٦,٠٠٠ مليون جنيه استرليني[٧٤].

لم يكن كينز مقتنعاً بتقديرات فريزر التي ذكرت في اعلاه, لذا بادر الى الرد عليه دفاعاً عن البنوك البريطانية بعد مراجعته التقرير السنوي لعام ١٩١٢ الذي نشرته صحيفه الإيكونوميست, في مقال نشره في الصحيفة ذاتها في ٢٩ آب ١٩١٤ وضح فيها أن مقال فريزر الذي نشر في ٢٢ اب حمل فكرة مبالغ فيها عن مبلغ الذهب الذي تمتلكه البنوك المساهمة, وأن معلوماته اعتمدت بشكل أساس على ما نشر في ٣٠ حزيران من عام ١٩١٢ وهو احصاء قديم لم يتم تحديثه , وذلك لأن إضافة فريزر ٢٠ مليون جنيه استرليني على البنوك المساهمة من المدة ما بين ٣٠ حزيران عام ١٩١٢ إلى ٣٠ حزيران عام ١٩١٤, مجرد رقم افتراضي بحت ولا يمكن أن يكون صحيحاً؛ لأن التدفق المالي من بنك انكلترا للبلاد لا يزيد سنوياً عن ١٢ مليون جنيه استرليني, وإن المبلغ النهائي الذي قدره فريزر بحوالي ١٣٢,٦٥٦,٠٠٠ مليون جنيه استرليني يمثل كمية الذهب في خزائن بنك انكلترا والبنوك الأخرى, هو تحصيل من الحسابات المذكورة أعلاه, ويجب إن تكون

الزيادة على الرقم الصحيح للبنوك هو مائة مليون جنيه استرليني من ٣٠-٤٠% وهو مبلغ خارجي, واكد كينز أنه يجب أن يقدر المبلغ الذي تحتفظ به البنوك المساهمة إلى حد كبير بالمبالغ المطلوبة في عام ١٩١٤, وفضلاً عما ذكر وضح كينز أن عدد البنوك الفرعية يتجاوز في العام نفسه٩,٠٠٠ بنك, إذ حوت جميعها على الذهب فتقوم بامتصاص كمية هائلة من النقد, أضف إلى ذلك ان الشركات السبعة عشر المساهمة التي ذكرها فريزر في معادلته لا تحتوي على الذهب إلا بمقدار ثلاثة وأربعين مليون جنيه استرليني وليس أكثر من أربعة وخمسون مليون جنيه استرليني نهاية حزيران ١٩١٤, ومع ذلك فإن موقف البنوك سليم تماماً ويجب أن يتحلى مدراءها بنوع من الشجاعة وروح التعاون للاستمرار في العمل, وأكد كينز أن مقال فريزر جاء بسبب (ضميره السيء)[٧٥].

في غضون ذلك دخل كينز في مساجلات مع المصرفي فريزر نشرت في صحيفتي الايكومونيست ومانشستر[٧٦] بشأن حال البنوك في بريطانيا في الايام الاولى من الحرب العالمية, وقد عكست تلك المقالات موهبة كينز ودرايته بشأن الوضع الاقتصادي الذي كانت عليه البلاد[٧٧].

ومع استمرار الحرب واتساع جبهاتها استمر كينز في مراقبة الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا, والتي تأثرت كثيراً بسبب تلك الحرب, ففي ٥ تشرين الاول ١٩١٤ نشر مقالا في الصحيفة الاقتصادية الايكونومست, حمل فيها المصرفيين جزءاً كبيراً من الازمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد آنذاك, اذ اوضح بأنهم قيدوا قروض البورصة دون اي مبرر, وطلبوا مبالغ غير ضرورية من بيوت الخصم وسحبوا الذهب من البنوك البريطانية من اجل تخزينه, فضلاً عن رفضهم دفع الذهب الى العملاء الذين ابدوا رغبة في ذلك, وقد كتب إلى استاذه ألفريد مارشال في ١٠ تشرين الأول مذكرة يشتكي فيها من مدراء البنوك, إذ أكد أن فيلكس شوستر (Felix Schuster) محافظ البنك الاتحادي (Union Bank) كان (جباناً), وادوارد هولدن(Edward Holden) رئيس مجلس إدارة بنك ميلاند (Mialand Bank) كان (أنانياً), والبقية (مجهولين) لا صوت لهم ولا قيادة, وألقى اللوم على مدراء البنوك الفرعية, إذ رأى تصرفاتهم جزء من الصراع على السلطة في المدينة مع البنوك المساهمة في الأساس لمحاولة السيطرة على احتياطي الذهب في بنك انكلترا, والأعمال المربحة من البنوك التجارية[٧٨].

ووضح كينز كذلك أنهم عملوا على ما هو موجود في الخدمة المدنية ويسمى بقاعدة الدرجة الثانية, وتعني تلك القاعدة أن نصف مديريهم يتم تعيينهم على أساس الوراثة وليس القدرة المصرفية, فضلاً عن ذلك بسبب علاقاتهم مع التجار, وفئة معينة من رجال الأعمال, ولذلك عندما تحل عليهم أزمة معينة تتطلب حلولاً عاجلة يجدون أنفسهم بدون قيادة صحيحة وهو مالاحظه كينز عند اندلاع

الأزمة المصرفية في تموز ١٩١٤, إذ وجد ان هناك عدد قليل من المصرفيين القادرين على اتخاذ القرارات الحكيمة(٧٩).

رد مارشال على تلك المذكرة بعد يومين, إذ وافق على انتقاد الكثير من المصرفيين, وأكد لكينز ان تحويل العقول المثقلة بادارة الاعمال الى اعمال روتينية هي خطر كبير على الاقتصاد, وأثنى على مقال كينز الذي نشر في المجلة الاقتصادية في أيلول (الماضي) مشيراً إلى أنه المقال الوحيد الذي تعامل مع الأحداث النقدية بقوة بعد اندلاع الحرب, واعترف كذلك أن بعض انتقاداته كانت مبررة, وأما فيما يخص فريزر, فأكد مارشال أن تحليل كينز للمقال والرد عليه يفتقر إلى ما يمكن تسميته لمسة أقرب وأكثر عملية في كيفية التعامل مع الامور المالية(٨٠).

رفض محافظ البنك الاتحادي فيلكس شوستر انتقادات كينز للمصرفيين, ففي ١٥ تشرين الأول عام ١٩١٤ بعث رسالة اليه اوضح فيها ان ما ذكره كان بعيداً عن الحقيقية لان المصرفيين لم يكونوا هم السبب انخفاض أسعار الأسهم والتدفق الداخلي للعملة, وأكد أن البنوك ساهمت بقدر كبير بتزويد بيوت الخصم بالأوراق المالية من فئة ٥ و ١٠ جنيهات استرلينيه عندما نفذت طباعتها من الحكومة, والأهم من ذلك أن رؤساء البنوك لم يكن لديهم أي دور في الحث على تعليق المدفوعات المحددة للخارج, فضلاً عن ذلك, أجرى شوستر في وقت لاحق مقابلة مع الصحيفة الاقتصادية وتمكن من أن يوضح رؤية سلوك المصرفيين من منظور آخر أكثر عدالة, فعندما كتب كينز تكمله مقالته عن "احتمالات المال" لعدد كانون الأول الى الصحيفة الاقتصادية اعترف فيها أنه لم ينصف بعض البنوك(٨١), فضلاً عن ذلك سخر كينز من فكرة أن احتياطي الذهب في البنوك البريطانية للعرض فقط وليس للاستخدام عند الطلب أو التعرض للخطر, والمؤشر الآخر الأكثر أهمية في المستقبل المالي لبريطانيا هو تدخل معيار الذهب في إدارة العملة, إذ خشى من أن تدفق الذهب الذي أعقب نجاح بريطانيا في الحفاظ على مدفوعاتها النقدية من بين الحلفاء أبان الحرب يمكن أن يكون سبباً في التضخم(٨٢)؛ وذلك بسبب فشل بنك انكلترا في الخروج من قاعدة الذهب, وإذا ما خرجت فإن ذلك سيشكل انتصاراً للإنسان في الخروج من تحكم الذهب بمصيره (٨٣).

ثالثاً: متابعة كينز للاوضاع الاقتصادية العالمية في اوربا ابان الحرب العالمية الاولى وانعكاساتها على بريطانيا

لم يقتصر اهتمام كينز على متابعة الشؤون الاقتصادية والسياسة النقدية لبلاده, فقد اهتم كذلك, بالاجراءات التي اتخذها الالمان لتدعيم اقتصادهم, اذ دأب على متابعة الاخبار والتقارير التي تنشر بهذا الصدد, ففي الاول من تشرين الأول ١٩١٤ ارسل مذكرة إلى السكرتير الدائم لوزارة

الخزانة جون برادبري (John Bradbury), الذي بدوره اطلع المستشار المالي للخزانة اودين مونتاجو(Edwin Montagu)[٨٤], عليها. التي احتوت على تفصيلات العملة الجديدة, والاجراءات الألمانية الاقتصادية أبان الحرب, اذ اوضح ان بنك الرايخ (Richs Bank) علق الدفع الخاص منذ الاول من آب ١٩١٤, باستثناء ما يتعلق بدفع الضريبة الزائدة, وافتتح البنك معاهد للائتمان في جميع انحاء ألمانيا لمنح القروض من ٤٠-٧٠%, ومنح قرض الحرب فوق سعر البنك من ٣-٦ اشهر للدولة, كذلك تم تفويض المؤسسات الائتمانية لإقراض مبلغ يعادل ٧٥ مليون جنيه استرليني للعملاء, ففي ١٥ أيلول من العام نفسه, بلغ اجمالي القروض١٢.٧٥٠.٠٠٠ مليون جنيه استرليني, وفي ٢٣ من الشهر نفسه أرتفع إلى ١٦ مليون جنيه استرليني, وهذه القروض التي قدمتها معاهد الائتمان مصنوعة من نوع خاص من الاوراق النقدية عرفت باسم دارلينكاسيشن (Darlehnskassensche)[٨٥] وتعني اوراق القرض, وهذه الأوراق النقدية تحمل جودة المناقصة القانونية في سندات الخزانة, ويتم قبولها من جميع المؤسسات الحكومية, ولكن لا يمكن فرضها على ألاشخاص العاديين إلى حد كبير, ومع ذلك ان تلك السندات لم يستمر تدولها وانما استبدلت من بنك الرايخ بسندات اخرى, ففي ١٥ ايلول لم يكن سوى ٥,٣٨٠,٠٠٠جنيه استرليني متداول منها, اذا تم استخدامها لتعويض النقص الكبير في العملة الالمانية, كما وساندت الحكومة الالمانية حملات صحفية في آب دعت المواطنين إلى استبدال ذهبهم بهذه النقود على سبيل المثال طرحت الحكومة فكرة أن من يجمع ١٩٠ جنيهاً استرلينياً من العملات الذهبية من اصدقائه يتم استبدالها بالأوراق النقدية في بنك الرايخ[٨٦].

في ادناه جدول يوضح فيه كينز وحسب الاحصائيات المتوفرة لديه, مدخرات بنك الرايخ من الاوراق النقدية العادية وسندات القرض, ومجموع القروض الممنوحة بما يعادل الجنيه الاسترليني[٨٧] :

الشهر	قرض الخزينة	القرض	المجموع
٢٣ تموز	٣,٢٧٥,٠٠٠	لا شيء	٣,٢٧٥,٠٠٠
٣٠ تموز	١,٦٧٠,٠٠٠	لاشيء	١,٦٧٠,٠٠٠
٧ اب	١,٣٣٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٤,٨٣٠,٠٠٠
١٥ اب	١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٣٣٥,٠٠٠	٦,٣٣٥,٠٠٠
٢٢ اب	٩٢٥,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٩٢٥,٠٠٠
٣١ اب	٤٩٠,٠٠٠	٨,٦٦٠,٠٠٠	٩,١٥٠,٠٠٠
٧ ايلول	٤٣٠,٠٠٠	٧,٥٨٥,٠٠٠	٨,٠١٥,٠٠٠

١٥ ايلول	٤٢٥,٠٠٠	٧,٣٧٠,٠٠٠	٧,٧٩٥,٠٠٠
٢٣ ايلول	–	–	٧,٧٩٥,٠٠٠
٣٠ ايلول	–	–	١٦,٨٢٥,٠٠٠

وتعليقاً على الجدول اعلاه, أكد كينز أن ألمانيا مارست دوراً كبيراً في دعم اقتصادها وتمويل مجهودها الحربي بشكل دقيق ومعقد, فقد أسست إلى جانب معاهد الائتمان الرسمية, بنوك ائتمان الحرب (Kricgs Skredit Banken) تحت رعاية شبه رسمية من بنك الرايخ التي يتم تمويلها من الولايات الألمانية, مثل ولاية ساكسونيا (Saxony), وفرانكفورت (Frankfurt), تشارلوتنبرغ (Charlottenburg), وكذلك من الأفراد والشركات المساهمة, على سبيل المثال بنك أسسته نقابة شركات التأمين, وبنك آخر مدعوم من البلدية, وغرفة التجارة الالمانية, وأن رأسمال هذه البنوك يصل إلى حوالي ٢٠٠ الف جنيه استرليني, ويمتلك بنوك ائتمان الحرب سلطة إصدار الأوراق النقدية والهدف منها هو مساعدة صغار التجار والصناع بقروض بضمان شخصي تصل إلى ١٥٠ جنيهاً استرلينياً, أو ضمان أثنين من المواطنين الذين تستوفي فيهم شروط الضمان, واكد كينز ان السياسة الاقتصادية الالمانية التي وصفها "بالحكيمة" لم يتم الاستفادة منها في بريطانيا بل على العكس تماماً اذ عمدت السلطات البريطانية على حظر الصحف الالمانية المهتمة بالشأن الاقتصادي, ومحاولة ابقاء المهتمين بالامور الاقتصادية في غفلة عن الاجراءات الالمانية والروح التي تخوض بها المانيا الحرب(٨٨).

لقد كانت مذكرة كينز بمثابة دعوة الى المسؤولين في الحكومة البريطانية للاستفادة من الاجراءات التي اتخذتها المانيا في سبيل تغطية نفقات الحرب وفي الوقت نفسه تجاوز الازمات المالية المحتملة, لذا فقد اخذ كينز على سلطات الحكومة البريطانية بعض اجراءاتها غير المحسوبة بشأن حظر الصحف الالمانية المحلية التي عنيت بالشأن الاقتصادي التي من الممكن توظيفها لصالح بريطانيا ومجهودها الحربي.

ونظراً لذلك واصل كينز نشر مقالاته عن الاقتصاد الألماني وتكلفة الحرب على ألمانيا, ففي ١٦ من تشرين الأول ١٩١٤ نشر مقال في صحيفة مورنيغ بوست حول تكلفة الحرب على ألمانيا (The Cost of War To Germany), أكد فيه أن تمويل المجهود الحربي الألماني في بداية الحرب كان يتم عن طريق احتياطي الذهب في البنوك الألمانية والبالغ حوالي ٢٥-٣٠ مليون جنيه استرليني, فضلاً عن الفضة وسندات الخزانة, وكان بنك الرايخ ضد السلف المؤقتة تحت بند الفواتير المخصومة, إذ زاد البنك في ادخاره في الأسبوعيين الأوليين من الحرب حوالي ١٨٤ مليون

جنيه استرليني, وكانت تلك الزيادة ناتجة عن خصم الفواتير التجارية, وبمرور الوقت تم استبدالها بفواتير حكومية, ومع ذلك وضعت الحكومة الحلول في الأول من تشرين الأول عام ١٩١٤ لتقليص بند الفواتير وأن تلك العملية كانت بمثابة خدعة- على حد تعبيره- استطاعت ألمانيا بواسطتها تحويل كميات كبيرة من الذهب غير قابل للتحويل إلى نقود ورقية, وفي الوقت نفسه شجعت الحكومة المستثمرين للحصول على القروض مقابل جميع أنواع الضمان, ومن ثم حصلت الحكومة على أوراق نقدية قامت من خلالها بتسديد ديونها إلى بنك الرايخ أو لتغطية نفقات الحرب, إذ كانت تلك الوسيلة من وجهة نظر كينز جيدة جداً في الحروب قصيرة الآمد[٨٩].

لفتت مقالات كينز الاقتصادية انظار بعض المختصين والمهتمين بالجانب الاقتصادي, ففي اوائل تشرين الثاني استضافته جمعية نيوكاسل الاقتصادية(New Castle Economic Socicty) في ندوة من اجل تسليط الضوء على وجهات نظره بخصوص الطرق المثلى لتمويل المجهود الحربي, وقد اوضح كينز ان بريطانيا تتمتع بامكانيات كبيرة يمكن من خلالها ان تسيير شؤونها الاقتصادية ابان الحرب بشكل افضل, وتتحمل ضغوط الحرب على المانيا حتى وان استمرت تلك الحرب لمدة طويلة[٩٠].

استمر كينز في ابراز تفوقه وامكانياته الاقتصادية للمسؤولين البريطانيين فبعد ان اجهد نفسه في جمع معلومات من كبار التجار الهنود واصحاب شركات الشحن الذين كانوا يرتبطون معه بعلاقات وثيقة عندما كان يعمل في مكتب الهند , ارسل مذكرة اخرى في ٢٣ تشرين الاول ١٩١٤ الى مونتاجو ونسخة منها الى برادبري بخصوص استحصال الديون المستحقة لبريطانيا من بعض الدول, التي ترتبت عليها من عائدات التجارة الهندية [٩١], وكانت استراتيجيته هي تقسيم المقترضين إلى ثلاث فئات للحصول على قرض لتمويل المجهود الحربي البريطاني والمستحقة للدفع, فعندما ناشدت الحكومة المستثمرين في الموارد المحدودة, وعرضت عليهم أخذ اشتراكات بقيمة ٥ جنيهات استرلينيه, وأن الفئات الثلاث التي حددها كينز هي القروض الحكومية (البنوك) والمستثمر العادي والصغير, يمكن الاعتماد على هذه المصادر الثلاث لمد الحكومة بالقروض, وأضاف أن الحكومة بعد الأزمة المصرفية علقت أهمية كبيرة لوضع تاريخ محدد لاسترجاع الديون على وفق منح سندات خزانة من ٥-١٠ سنوات, إذ كان مبلغ القرض٥٠- ٦٠ مليون جنيه استرليني, أما إذ كانت القروض كبيرة, فيجب تحديد تاريخ الاستحقاق بشكل دقيق[٩٢].

يبدو ان كينز لم يفصح عن الطرق والاساليب التي كان بامكان بريطانيا اتباعها من اجل تدعيم اقتصادها اثناء الحرب, وان ذلك كان له دلالاته التي ارتبطت بمحاولاته بأن يكون من ضمن صناع القرار في احدى مؤسسات الدولة ولا سيما وزارة الخزانة البريطانية.

الخاتمة

نخلص من كل ما تقدم ان محاولات كينز وجهوده التي طرحها على وفق فكره الاقتصادي قبل وبعد دخول بريطانيا الحرب العالمية الاولى, اثبتت انه كان يمتلك مؤهلات اقتصادية لايمكن الاستهانة بها ولابد من توظيفها بالشكل الامثل, اذ توجت المرحلة اللاحقة من حياته بما كان يصبو اليه وتحققت اخيراً رغباته المشروعة بأن يكون جزءاً هاماً من صناعة القرار البريطاني, وذلك عندما تم استدعائه رسمياً للعمل في وزارة الخزانة البريطانية عام ١٩١٥.

الهوامش

(١) رياض الصمد, العلاقات الدولية في القرن العشرين, ط٢, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت ١٩٨٣, ص١٧.

(٢) عبدالله كاظم عبد , التنافس الاستعماري واثره في اندلاع الحرب العالمية الاولى, مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية, المجلد ٦, العدد١١, جامعة ميسان, ٢٠٠٧, ص ٨٩-٩٠.

(٣) قسمت الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الاولى الى معسكرين ضم معسكر الوسط (المانيا, النمسا, بلغاريا, الدولة العثمانية), بينما ضم معسكر الحلفاء او الوفاق كل من (بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان والولايات المتحدة الامريكية). للتوسع ينظر: نيل م. هايمان, الحرب العالمية الاولى, ترجمة حسن عويضة, ابو ظبي, ٢٠١١, ص٢٩.

(٤) بدر الدين محمد حسين محمد, اثر قرارات مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩ على الاوضاع في اوروبا في الفترة من ١٩١٩-١٩٣٩, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب, جامعة النيلين (مصر) , ٢٠١٧, ص٤.

(٥) **أوتوفون بسمارك:** سياسي بروسي ولد في ١٨١٥ في شنهاوزن بمقاطعة ساكسونيا غرب برلين, في عائلة ثرية تنتمي إلى الطبقة الاقطاعية البروسية , تولى عام ١٨٦٢ منصب رئيس وزراء مملكة بروسيا , وتولى منصب المستشارية الألمانية من (١٨٧١-١٨٩٠) ويعود إليه الفضل في قيام الامبراطورية الألمانية عام ١٨٧١ واستطاع على أثرها ان يسيطر على العلاقات الأوربية على مدى (١٩) عاماً حتى استقال من منصبة عام ١٨٩٠ بضغط من الإمبراطور وليم الثاني, توفى عام ١٨٩٨. للتوسع ينظر : الهام محمود كاظم ورواء علي كاظم الاسدي, وليم الثاني وعلاقته بالمستشار الالماني اوتو فون بسمارك ١٨٨٨-١٨٩٠, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية , جامعة البصرة, العدد ٢٢, ٢٠١٨, ص ١٢٨.

(٦)الان جون برسيفيل تايلر, الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨-١٩١٨, ترجمة فاضل حنكر, أبو ظبي, ٢٠٠٩, ص ٦٨٥: فراس البيطار, الموسوعة السياسية والعسكرية, ج٤, دار اسامة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٣, ١٢٥١.

(٧)**الثورة الصناعية:** بدأت الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وقد كانت عبارة عن سلسلة من التغيرات طرأت على الصناعة, وكانت عبارة عن نهضة علمية شاملة فتنوعت الأبحاث والتجارب لتشمل مختلف فروع العلم ولتؤدي إلى اختراعات واكتشافات مهمة, إذ إنها نقلت الحرفيين من الحرف الصناعية الموروثة إلى أساليب واستخدامات جديدة في جميع نواحي المعيشة لعبت فيها الآلة والماكنة دوراً كبيراً. للتوسع ينظر: كارلنودج

.ح.هـ. هيز, الثورة الصناعية, تعريب احمد عبد الباقي, بغداد, ١٩٥٠؛ أبو الفتوح رضوان ومحمد الهادي عفيفي ومحمد احمد الغنام، التاريخ الحديث منذ النهضة الأوربية حتى أواخر القرن التاسع عشر، دمشق، ١٩٦٢، ص٩٦.

(٨) عبد العظيم رمضان, تاريخ اوروبا والعالم في العصر الحديث, ج٢, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ١٩٩٦, ص٢٠٩-٢١٠.

(٩) **فرانسيس فرديناند:** ارشيدوق النمسا وولي عهدها ولد عام ١٨٦٣ في النمسا, وعرف بتأييده للكنيسة الكاثوليكية وبدعوته الى انتهاج سياسة خارجية سلمية, كان في سراييفو هو وزوجته يشهدان مناورات للجيش عندما اغتيل على يد القومي الصربي غافريلو برنسيب في ٢٨ حزيران ١٩١٤. للتوسع ينظر: محمد يوسف ابراهيم ووليد فتحي محمد الصميدعي, الاوضاع الداخلية في فرنسا خلال الحرب العالمية الاولى, مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, المجلد ١١, العدد ٤٢, ٢٠١٩, ص١٤.

(١٠) **غافريلو برانسيب** : طالب قومي صربي, ولد عام ١٨٩٤ في البوسنة لعائلة فقيرة وينتمي الى منظمة الكف الاسود الصربية, قام باغتيال ولي عهد النمسا على جسر سراييفو في ٢٨ حزيران ١٩١٤, القي القبض عليه بعد الحادثة واودع السجن حتى وفاته متأثراً بمرض السل عام ١٩١٨ . للتوسع ينظر:

David DeVoss, Searching for Gavrilo Princip, Smithsonian magazine,London 2000, Pp.42-53.

(١١)نغم سلام ابراهيم العاني, الدبلوماسية الاوربية من حادثة سراييفو حتى اعلان الحرب العالمية الاولى , رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, الجامعة المستنصرية, ١٩٩٩, ص ١٤-١٦؛ ممدوح نصار واحمد وهيان, التاريخ الدبلوماسي (العلاقات السياسية بين القوى الكبرى ١٨١٥-١٩٩١) , الاسكندرية , ب. ت, ص ١٥٨.

(١٢) **مجلس العموم البريطاني:** الهيئة الممثلة للشعب البريطاني الذي ينتخب انتخاباً مباشراً من قبله, ويضم ٦٣٥ عضوا، ومدة ولاية كل عضو خمس سنوات، وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً يدعى المتحدث الرسمي (Speaker) ويتمتع هذا الشخص ببعض الحقوق والامتيازات ومن أهمها: حق تنظيم المناقشات في المجلس, وحق البت فيما إذا كان مشروع القانون المعروض على المجلس ذو طابعاً مالياً، ومن ثم لايجوز عرضه على مجلس اللوردات. للتوسع ينظر: قاسم عبد الامير , مجلس العموم البريطاني ودوره التاريخي في حفظ السلام العالمي, مجلة قرطاس المعرفة , المجلد ٢, العدد ٤,مكتبة الجواد العامة/ العتبة الكاظمية المقدسة, ٢٠٢٠؛ بن يونس المرزوقي, النظام البرلماني والنظام الرئاسي, د. م , د. ت , ص٢٠.

(١٣)**ديفيد لويد جورج:** وهو سياسي بريطاني محنك , ولد عام ١٨٦٣ درس في مؤسسة قانونية في ويلز وتخرج منها ومارس المحاماة وهو في سن ٢٢ من عمره , انتخب عام ١٨٩٠ عن حزب الاحرار ، عدّ معارضاً راديكاليا للحرب في جنوب افريقيا (حرب البوير ١٨٩٩-١٩٠٢) ، دخل عام ١٩٠٥ في حكومة هنري كامبل رئيساً لهيئة التجارة ، ثم اصبح عام ١٩٠٨ وزير للخزانة في وزارة هربرت اسكويث حتى عام ١٩١٦، ورئيساً للوزراء للمدة ما بين عامي ١٩١٦و ١٩٢٢ ، كان عضواً فاعلاً في مجلس العموم رغم عدم شعبيته توفي عام ١٩٤٥. للتوسع ينظر: نغم سلام ابراهيم, العلاقات البريطانية الالمانية ١٩١٩-١٩٣٩, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية (ابن رشد) , جامعة بغداد, ٢٠٠٦, ص٢٦؛ ضمياء عبد الرزاق خضير, لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة تكريت, ٢٠٠٩.

(١٤) عد لويد جورج احد اهم السياسيين البريطانيين الذي اهلته خبرته ونشاطه السياسي الذي جاء نتيجة الممارسة لسنوات عدة احتك فيها مع الوقائع والظروف الصعبة التي واجهته وهو في منصبه التي من اجلها اعلتى منبر الخطابة في مجلس العموم البريطاني حتى عرف من بين كل معاصريه من السياسيين بكثرة نقاشاته وكان يعد من بين سبعة من افضل اهل الحجة في المجلس خلال مدة ربع قرن , اذ شاهد خلالها اختفاء الكثير من رجالات السياسة الذين كانوا بارزين وكانوا بمثابة مدرسة لتعلم فن السياسة بالنسبه له . للتوسع ينظر : ضمياء عبد الرزاق خضير, المصدر السابق, ص ٩٤.

(15)C.L. Mowat, Great Britain Since 1914, London, 1970, P. 45.

(١٦) **يرى الباحث بيبر رونوفن** : ان قوة بريطانيا الاقتصادية كانت تعتمد على عنصرين وهما حرية المبادلات التجارية وحرية المواصلات البحرية, لذا فقد كان لدى بريطانيا خشية من ان تقوم دولة من الدول الاوربية المنافسة لها بالهيمنة على القارة, لان هذه الدول ستستطيع عندها اغلاق القارة في وجه التجارة البريطانية هذا من جهة, ومن جهة اخرى فقد كانت بريطانيا تخشى من تعرض مستعمراتها فيما وراء البحار للخطر وقيام الدول المنافسة لا بوضع يدها عليا, مما يؤدي الى غلق تلك المستعمرات بوجه التجارة الانكليزية لذا فقد بذل الساسة البريطانيين جهود حثيثة للحيلولة دون حدوث ذلك. للتوسع ينظر: بيبر رونوفن, تاريخ القرن العشرين, ترجمة نور الدين حاطوم, دار الفكر الحديث, لبنان, ١٩٦٥,ص٢٣-٢٤.

(١٧) ضمياء عبد الرزاق خضير, المصدر السابق, ص ١٠٣.

(18)C.L. Mowat,OP.Cit., P.51.

(19)Robert Skidelsky, John Maynard Keynes 1883-1946 Economist, philosoph , statsman, New York , 2003, P.173.

(20)ELIZABETH JOHNSON ,The Collected Writings Of John Maynard Keynes: Activities 1914-1919 , The Treasury and Versailles, Vol. XVI , Cambridge University Press, United Kingdom , 2013 , P.3.

سنعتمد مختصر (C.W , VOL. 16) للدلالة على وثائق كينز غير المنشورة طيلة البحث.

(٢١) - **باسل بلاكيت**: خبير اقتصادي بريطاني, ولد في الهند لأبوين بريطانيين عام ١٨٨٢, ودرس فيها ثم التحق للدراسة في جامعة اكسفورد, وفي عام ١٩٠٤ عمل كموظف خدمة مدنية في وزارة الخزانة البريطانية , وفي عام ١٩١٤ اصبح سكرتيرا للجنة الملكية للمالية والعملة في الهند , وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى اصبح ممثل الخزانة البريطانية في واشنطن من (١٩١٧-١٩١٩), وبعد ذلك اصبح عضوا في لجنة التعويضات حتى عام ١٩٢٩ , وتوفي عام ١٩٣٥. للتوسع ينظر :

Jeremy Wormell , Blackett, Basil Phillottlocked (1882-1935), Oxford University, 2004.

(٢٢) **ستانلي جيفرنز**: عالم اقتصاد بريطاني ولد عام ١٨٣٥ في ليفربول ,التحق بكلية لندن عام ١٨٥١ ودرس الكيمياء, الا ان ترك دراسته الجامعية ودخل دورات في الرياضيات والمنطق, وسافر الى ملبورن واصبح موظفاً في دار سك العملة في استراليا عام ١٨٥٤, وفي عام ١٨٥٩ عاد الى لندن ودخل جامعتها ودرس الاقتصاد وحصل

على شهادة الماجستير عام ١٨٨٢, ومن ثم تولى مناصب اكاديمية عدة, توفي عام ١٨٨٢ غرقاً بالقارب عندما كان في طريقه الى مقاطعة هاستينغر. للتوسع ينظر:

Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.

٢٣ **جون مايناردِ كينز:** اقتصادي بريطاني , ولد عام ١٨٨٣ في كامبريدج وهو الابن الاكبر للاقتصادي نيفيل دي كينز وزوجته فلورنس دي كينز, تلقى تعليمة الاولى في ايتون ومن ثم حصل على منحة لدراسة الرياضيات في جامعة كامبريدج عام ١٩٠٢ وتخرج فيها عام ١٩٠٥ وحصل على شهادة الماجستير في الاحتمالية عام ١٩٠٩ , اصبح موظفاً في مكتب الهند عام ١٩٠٩ ومن ثم عين موظفاً في وزارة الخزانة البريطانية عام ١٩١٥ , ساهم في دعم المجهود الحربي لبلاده طوال الحرب , ومن ثم قاد الوفد الاقتصادي المشارك في مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ وعمل على اعادة هيكلة واعمار الاقتصاد الاوربي بعد الحرب, استقال من وزارة الخزانة في ١٥ حزيران ١٩١٩ اعتراضاً على البنود المجحفة لمعاهدة فرساي مع المانيا , عاد الى عمله في جامعة كامبريدج كمحاضر في الاقتصاد وساهم في كتابة النظريات الاقتصادية المعروفة بالنظرية الكينزية ,توفي عام ١٩٤٦. للتوسع ينظر:

R.F. Harrod ,The Life Of John Maynard Keynes , New York , 1953.

(٢٤) شكل مكتب الهند برئاسة تشامبرلين لجنة تضم في عضويتها مجموعة من الاقتصادين في عام ١٩١٣ ومن بينهم كينز وباسل بلاكيت , الهدف منها انشاء بنك في الهند على غرار بنك انكلترا , الا ان ظروف الحرب العالمية الاولى حالت دون ذلك , وكان اجتماع الاثنين في اللجنة منح انطباع لباسل بلاكيت عن فكر كينز الاقتصادي الرائع ولذلك السبب حبذ احذ مشورته بصورة غير رسمية قبل ارسال المذكرة الى رئاسة الوزراء. للتوسع ينظر:

Derek H. Aldcroft , The European Economy 1914-2000 ,London , 2001,P.29.

(25)David laidler, skidelskys keynes:a review essay , european journal of the history of econmic thought , vol.9,no.1,2002,P. 97.

(٢٦) ففي عام ١٩٠٧, قامت الحكومة البريطانية بشراء الأسهم والسلع بأسعار تنافسية من الولايات المتحدة الأمريكية, وفي ١٩١٢ حصل ممولها على ثروة من الالمان عن طريق شراء الاوراق المالية الكندية , لتبدأ بأسعار أقل من السعر المعروض في السوق المالية. للتوسع ينظر:

C.W , VOL. 16 , P.4.

٢٧- **بنك انكلترا:** تأسس بنك انكلترا عام ١٦٩٤ بموجب مرسوم وقعه الملك ويليام الثالث وقد اقترح تاسيسه المصرفي الاسكتلندي ويليام باترسون وتولى تنفيذه وزير الخزانة تشارلز مونتاكو , ويعد البنك من اعرق المؤسسات المالية في العالم وبعد انشاوءه صدر البنك اوراق نقدية تجاوزت المليون جنيه استرليني وعلى اثر ذلك تدفقت اعداد كبيرة من المشتركين لرفد البنك بالمال مما مكنه من القيام بنشاطات مالية مهمة ومنها اقراض الحكومة ابان مشاركتها في الحرب الاهلية الاسبانية ١٧٠١-١٧١٤, واستمر في نشاطاته المالية . للتوسع ينظر: سامي صالح محمد وادريس نامس دحام, بنك انكلترا ودوره في تمويل الصراعات الدولية ١٦٩٤-١٨٦٥, مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد ٢٣, العدد ٥, ٢٠٠٦.

(28)C.W , VOL. 16 , P.4.

(29).David laidler , OP.Cit.99.

(30)C.W , VOL. 16 , P.5.

(٣١) **ونستون تشرشل:** سياسي بريطاني من حزب المحافظين, ولد عام ١٨٧٤ في دبلن عاصمة بولندا وتخرج من الكلية العسكرية البحرية في سانهورت ودخل السياسة, وكسب مقعداً في البرلمان عام ١٩٠٠ وتقلد مناصب عديدة وعمل على تقوية الاسطول البريطاني عندما اصبح وزيراً للبحرية عام ١٩١١ ولكنه استقال, ثم ابتعد عن المتناصب السياسية للمدة (١٩٢٩-١٩٣٨), ولكنه عين رئيساً للوزراء بدلاً من تشمبرلين عام ١٩٤٠, وقاد بلاده الى النصر خلال الحرب العالمية الثانية وخسر الانتخابات في عام ١٩٤٥, وعين رئيساً للوزراء مرة اخرى عام ١٩٥١ حتى وفاته ١٩٥٥. للتوسع ينظر: محمد يوسف ابراهيم القريشي, ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاداب, جامعة بغداد, ٢٠٠٠؛

H . Martin. , The life story of Winston Churchill , 1940 ; Martin Gilbert , Winston Churchill , New York , 1968.

(٣٢)**ريتشارد هالدن** : ولد عام ١٨٥٦ وهو سياسي بريطاني وفيلسوف مشهور درس الفلسفة في ألمانيا وأصبح عضواً في البرلمان عن حزب الأحرار من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٩١١ تقلد منصب وزير الحرب للمدة (١٩٠٥ – ١٩١٢) من أهم انجازاته السياسية هو استحداثه هيئة الأركان العامة في الجيش البريطاني عام ١٩٠٦, وخلال الحرب العالمية الاولى اصبح مستشاراً لرئيس الوزراء واحد اعضاء مجلس الوزراء البريطاني وعين وزيراً للحرب مرة اخرى عام ١٩١٤, وتمت اقالته من المنصب عام ١٩١٥ لتعاطفه مع الالمان , توفي عام ١٩٢٨. للتوسع انظر:

F. Maurice, Haldane, London, 1937, P.7

(٣٣) ضمياء عبد الرزاق خضير, المصدر السابق, ص ٩٨.

٣٤- كان هدف السياسة الخارجية لروسيا القيصرية بعد دخولها الحرب العالمية الاولى هو الوصول الى المياه الدافئة ولاسيما البحر المتوسط والسيطرة على بحر ايجه ومرمرة بواسطة مضيق البسفور. للتوسع ينظر: حيدر لازم عزيز , التطورات السياسية في روسيا والموقف الدولي منها, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الاداب, جامعة البصرة, ٢٠٠٩, ص٤١.

(٣٥)**القنال الانكليزي:** او ما يعرف ببحر المانش او بحر الشمال عند الفرنسيون , هو جزء من المحيط الأطلسي الذي يفصل بريطانيا العظمى عن فرنسا ويربط بحر الشمال بالمحيط الأطلسي. يبلغ عرضه حوالي ٥٦٣ كيلومتر، أما طوله فيبلغ ٢٤٠ كيلومتر, وكانت بريطانيا تعلق اهمية عظيمة على شواطئ بحر الشمال وترغب دوماً ان تبقى هذه الشواطئ آمنة , او على الاقل في ايدي دول ضعيفة مثل بلجيكا وهولندا لكي لا تعتد تلك الدول على هذه السواحل وتعرقل التجارة البريطانية. للتوسع ينظر: بيبير رونوفن, المصدر السابق , ص٢٣.

(٣٦)**الحلف الثلاثي:** تحالف عسكري شكل في ٢٠ ايار ١٨٨٢ ضم كلا من (الامبراطورية الالمانية, الامبراطورية النمساوية-المجرية, ايطاليا) , وتعهد كل عضو بدعم أي عضو اخر في حالة وقوع هجوم عليه من أي قوى خارجية, عدم الدخول في أي تحالفات ضد بعضهم البعض, اذا دخلت احد الدول الحرب ضد أي قوى عظمى على الدولتين الاخيرتين التزام الحياد وتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية, تتفق الدول الموقعة على سرية هذه المعاهدة, انتهى ذلك التحالف مع قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤. للتوسع ينظر: حارث عبد الرحمن التكريتي, عمار

شاكر الدوري, الاحلاف الدولية وقيام الحرب العالمية الاولى عصبة الاباطرة الثلاث (١٨٧٢-١٨٨٧) انموذجاً , مجلة الدراسات التاريخية والحضارية , المجلد ٧, العدد ٢٠, ٢٠١٥, ص ١٥٨-١٥٩.

(٣٧) ضمياء عبد الرزاق خضير, المصدر السابق, ص ٩٩.

(٣٨)**قاعدة الذهب** :هو نظام نقدي دولي طبق في ثمانينيات القرن التاسع عشر, حيث تميزت تلك المدة باتساع شبكة التجارة العالمية وكانت العمليات التجارية الدولية تتركز في لندن وتتسع إلى أرجاء العالم لما كان لبريطانيا من نفوذ استعماري كبير حينها , اذا لعب بنك انكلترا دور بنك العالم واستعمل الجنيه الاسترليني كعملة اساسية لتسوية المدفوعات وكذلك استخدم الذهب كاحتياطي مقابل الاصدارات اي اعتمد وزن معين من الذهب ليمثل الوحدة النقدية الاساسية وانتشر ذلك النظام الى ارجاء اوربا بحلول عام ١٩٠٠ , على كل دولة أن تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها الوطنية بوزن معين من معدن الذهب من عيار معين، وفي الوقت نفسه تكون الدولة مستعدة لبيع أو شراء أي كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته , ولها حرية استيراد وتصدير الذهب وذلك من أجل تجنب أي تفاوت في توزيعه بعدالة بين الدول . للتوسع ينظر: عبد الوهاب الكيالي , موسوعة السياسة, ج ٤, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت , ١٩٩٤, ص ٧٢٢-٧٢٤؛ هدى خليل , تطور النظام النقدي الدولي ونشأة المؤسسات المالية , دمشق ,(ب. ت), ص ٤-٧.

(٣٩)**الملاءة المالية:** وهي القدرة على امتلاك الاموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية او هي الفرق بين الاصول والخصوم بحيث يكون هذا الفرق دائماً في صالح الاصول, الملاءة يمكن أيضا وصفها بأنها قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها بالنفقات الثابتة وتحقيق التوسع والنمو كليهما في الأجل الطويل. للتوسع ينظر: علاء عبد الكريم البلداوي, وهدى ابراهيم نادر, قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية- دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية, مجلة كلية المامون الجامعة, المجلد ٢٢, ٢٠١٣, ص ٥٨.

(٤٠)**بيوت الخصم:** هي مؤسسات مالية منتشرة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومتخصصة في شراء الكمبيالات المسحوبة على تجار موثوق فيهم ومراكزهم المالية وقدرتهم على السداد في موعد الاستحقاق مقابل خصم مبلغ معين من قيمتها ثم تقوم بإعادة بيعها أو الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق وتحصيلها. صحيفة (الرياض السعودية), العدد ١٤١٥١, ٢٣ اذار ٢٠٠٧.

(41) Robert Skidelsky, Op. Cit., P.173.

(42)J.N.Keynes , studies and EXercises in formal logic, macmillan , london, 1935,P.19.

(٤٣) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة, التاريخ الاوربي الحديث, ١٨١٥-١٩٣٩, بغداد, ١٩٨٢, ص ١٧٧.

(٤٤) **هربرت هنري اسكويث:** سياسي ورجل دولة بريطاني , ولد عام ١٨٥٢ , درس المحاماة واصبح نائباً عن الحزب الليبرالي في عام ١٨٨٦, ثم عين وزيراً للداخلية (١٨٩٢-١٨٩٥), وساند الامبرياليين في حرب البوير, عين وزيراً للمالية عام ١٩٠٥ ورئيس للوزراء في المدة(١٩٠٨ - ١٩١٦) , واثناء الحرب العالمية الأولى أُجبر أسكويث على الاستقالة على إثر ضغوط من الرأي العام الذي أبدى ارتيابا كبيراً في قدرة أسكويث في قيادة البلاد في مدة حرجة كتلك, توفي عام ١٩٢٨. للتوسع ينظر: عبد الوهاب الكيالي , ج١, ص ١٨٧-١٨٨.

(45)C.W , VOL. 16 , P.5.

(46).David laidler, OP, cit. , P.100.

(٤٧) رؤوس اموالهم.

(48)J.N.Keynes,OP.Cit,P.23.

(49)C.W , VOL. 16 , P.4.

(50)C.W , VOL. 16 , P.7.

(51)J.N.Keynes,OP.Cit,P.23.

(52)Ibid.

(53)C.W , VOL. 16 , P.9.

(54).David laidler, OP, cit. , P.104.

(55)C.W , VOL. 16 , Pp12-13.

(56)J.N.Keynes,OP.Cit,P.24.

(57)C.W , VOL. 16 , P.15.

٥٨ – حيدر لازم عزيز , المصدر السابق , ٤٢.

(٥٩) ضمياء عبد الرزاق خضير, المصدر السابق, ص ١٠٣-١٠٤.

(٦٠) **سعر الفائدة:** السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء كان استثماراً لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر, ويعد هذا السعر مؤشراً لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي إلا تقل عن سعر البنك المركزي, وان ارتفاع سعر الفائدة قد يشكل عائقاً امام شراء الاشخاص الذين يرغبون شراء سيارات أو عقارات وغيرها من السلع بسبب ارتفاع تكلفة التمويل والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة. للتوسع ينظر : رستمية احمد ابو موسى , الاسواق المالية والنقدية , الأردن , ٢٠٠٥ , ص٢٠٧

(61)Robert Skidelsky, Op. Cit.P. 176.

(62)Johan Burton , keynes general theory : fifty yeays on ,institute of Economic AFFAIRS, london , 1986, P.23.

(٦٣) **بيوت القبول:** وهي بيوت أو مؤسسات نقدية صغيرة منتشرة في بريطانيا والدول الاوربية تقوم بضمان الكمبيالات واقراض المصدرين لتغطية الفجوة بين تكلفة انتاج السلع وحصيلة بيعها, أي أنها وحدات مصرفية وظيفتها ليست الاحتفاظ بنقود العملاء وانما تسهيل منح القروض للعملاء من فروع البنك التجاري. للتوسع ينظر:
Colin Clark , The Conditions of Economic progress , London , 1957,P.26.

(64)Bruce Litleboy , patinkin on keynes ,theory of effective demand , history of political economics , london ,1987,p 311.

(65)C.W , VOL. 16 , P.17-18.

(٦٦)من اهم القوانيين التي دخلت حيز التنفيذ بعد ٦ اب هي قوانيين المشاريع الجديدة المشتركة بين بيوت القبول وتعني ان يكون هناك ملف ائتمان خاص ببيوت القبول وان يقوم اي عميل بسحب الكمبيالة بشرط كفالته من شخص منتمي الى بيوت القبول في اي التزام طارئ ومن ثم يقلل من الاعباء التي تثقل كاهل الحكومة . للتوسع ينظر:
Colin Clark , OP.Cit , P.43.

(٦٧)**السحب على المكشوف** : نوع من انواع التسهيلات المصرفية تمنح للمشاريع الصناعية والتجارية والاستثمارية , حيث يقوم الزبون عند التقديم بفتح حساب جاري ومن خلاله يقوم البنك بمتابعة الحركات على الحساب الجاري ومن خلال هذه المتابعة يتم تقييم حركة الزبون لمنحه التسهيلات حسب الضمانات والكفاءة المالية ويتم احتساب الفوائد على المبالغ المسحوبة فقط من حسابه. للتوسع ينظر: كامل عبد الحسين البلداوي وبختيار صابر بايز, ضمانات الاعتماد للسحب على المكشوف, مجلة الرافدين للحقوق, المجلد ٣, العدد ٢٦, ٢٠٠٥, ص٤٧-٥٥.

(68)Bruce Litleboy ,OP, Clt., P. 312.

(69)C.W , VOL. 16 , P.20

(70)Robert Skidelsky, Op. Cit., Pp.177-178.

٧١- **الاحتمالية:** نظرية علمية في الفلسفة تتناول البحث العلمي وتهدف الى معرفة ما تتضمنه العقلانية العلمية وكيفية الاستدلال على العلم بما هو متاح من معطيات فضلا عن ذلك تبحث في كيفية الخيار ما بين الفروض المتنافسة , وتعرف كذلك بانها فلسفة معيارية عقلانية تنطوي على اجراءات فلسفية فيما يتعلق بتقييم النظرية والخيار العلمي منضوية تماما في وجود المنهج العلمي نفسه. للتوسع ينظر: كريم موسى حسين مزبان, جدلية نظرية الاحتمال في فلسفة العلم , مجلة الاستاذ , المجلد ٢, العدد ٢٢٥, ٢٠١٨, ص٤٢٧.

(٧٢) من المقالات المهمة التي نشرها كينز وتناولت موضوع العملة والازمات المصرفية في العالم, المقال الذي نشر يوم ١١ اب ١٩١٤ في صحيفة مورنينغ بوست (Morning Post) الاقتصادية, بعنوان (تدابير العملة في الخارج), حلل فيه الوسائل التي اعتمدتها بريطانيا وعدد من الدول الاوربية وهي (روسيا, وفرنسا, والمانيا) لمعالجة مسألة العملة. للتوسع ينظر:

C.W , VOL. 16 , P.21.

(73)Robert Skidelsky, Op. Cit., P. 178.

(74).J.N.Keynes,OP.Cit,P.24.

(75)C.W , VOL. 16 , Pp.24-26.

(٧٦) للمزيد من التفاصيل حول المقالات بين كينز وفريزر والمؤرخة في:

فريزر ٥ ايلول ١٩١٤.

كينز ١٢ ايلول ١٩١٤.

فريزر ١٩ ايلول ١٩١٤. ينظر:

C.W , VOL. 16 , P.23-29.

(77)C.W , VOL. 16 , P.27.

(78)Robert Skidelsky, Op. Cit., P. 177.

(79)C.W , VOL. 16 , P.30.

(80)Bruce Litleboy ,OP, Clt., P. 313.

(81)C.W , VOL. 16 , P.32.

(٨٢) **التضخم:** وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية . للتوسع ينظر:

Giuseppe De Tullio and Paul De Grauw , Inflation and Wage Behaviour in Europe , Oxford University, London, 1996 , P.132.

(83)Robert Skidelsky, Op. Cit., P. 177.

(٨٤) **اودين مونتاجو:** سياسي بريطاني, ولد عام ١٨٧٩ في لندن, وتلقى تعليمه فيها, انضم الى الحزب الليبرالي عام ١٩٠٦ واصبح عضواً في البرلمان البريطاني, ومن ثم عين وكيل وزارة مكتب الهند من عام ١٩١٠ الى ١٩١٤, وبحلول الحرب العالمية الاولى اصبح مستشاراً مالياً لوزارة الخزانة, وفي عام ١٩١٧ اصبح وزيراً للخارجية الهندية, استقال من المناصب الحكومية عام ١٩٢٢, وتوفي عام ١٩٢٤. للوسع ينظر:

Encyclopedia Britannica.2009.

(٨٥)**دارلينكاسيشن:** تم إصدار دارلينكاسيشن او أوراق القرض بين عامي ١٩١٤ و ١٩٢٢ في الرايخ الألماني من إدارة ديون الرايخ وفقًا لقانون بنك القروض الصادر في ٤ اب ١٩١٤ من الناحية الرسمية، لم تكن الأوراق النقدية أوراقًا ورقية "حقيقية" ، ولكن لا يزال يتعين قبولها كوسيلة للدفع من جميع خزائن الدولة. مع بدء إصدارها في بداية الحرب العالمية الأولى ، كانت دارلينسكاسن مشمولة قانونًا بإقراض السلع الصناعية والزراعية، ولكن مثل جميع وسائل الدفع الأخرى لا يمكن استبدالها بعلامات ذهبية. في الواقع، كانت شكلاً من أشكال توليد النقد الإضافي الذي تم استخدامه أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى. للتوسع ينظر:

Berghahn V.R. , Modern Germany : Society , Economy and Politics in the Twentieth Century , Cambridge University Press , London , 1982.P. 89.

(86)C.W , VOL. 16 , P.34.

(87)David laidler, OP, cit. , P.109.

(88).J.N.Keynes,OP.Cit,P.28.

(٨٩) للمزيد من التفاصيل حول تمويل الحرب في ألمانيا ينظر:

C.W , VOL. 16 , P.37-39.

(90)Bruce Litleboy ,OP, CIt., P. 312..

(91).J.N.Keynes,OP.Cit,P.29.

(92)C.W , VOL. 16 , P.40.

قائمة المصادر:

اولاً: الوثائق غير المنشورة:

مجلدات جون مايناردكينز:

1. ELIZABETH JOHNSON ,The Collected Writings Of John Maynard Keynes: Activities 1914-1919 , The Treasury and Versailles, Vol. XVI , Cambridge University Press, United Kingdom , 2013.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية :

١. بدر الدين محمد حسين محمد, اثر قرارات مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩ على الاوضاع في اوروبا في الفترة من ١٩١٩-١٩٣٩, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب, جامعة النيلين (مصر) , ٢٠١٧.

٢. نغم سلام ابراهيم العاني, الدبلوماسية الاوربية من حادثة سراييفو حتى اعلان الحرب العالمية الاولى, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, الجامعة المستنصرية, ١٩٩٩.

٣. ضمياء عبد الرزاق خضير, لويد جورج ودوره في السياسة البريطانية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة تكريت, ٢٠٠٩.

٤. نغم سلام ابراهيم, العلاقات البريطانية الالمانية ١٩١٩-١٩٣٩, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية (ابن رشد) , جامعة بغداد, ٢٠٠٦.

٥. حيدر لازم عزيز, التطورات السياسية في روسيا والموقف الدولي منها, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الاداب, جامعة البصرة, ٢٠٠٩.

٦. محمد يوسف ابراهيم القريشي, ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاداب, جامعة بغداد, ٢٠٠٠.

ثالثا : الكتب العربية والمعربة :

١. رياض الصمد, العلاقات الدولية في القرن العشرين, ط٢, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت ١٩٨٣.

٢. نيل م. هايمان, الحرب العالمية الاولى, ترجمة حسن عويضة, ابو ظبي, ٢٠١١.

٣. الان جون برسيفيل تايلر, الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨-١٩١٨, ترجمة فاضل حنكر, أبو ظبي, ٢٠٠٩.

٤. كارلنودج .ح.هـ. هيز , الثورة الصناعية, تعريب احمد عبد الباقي, بغداد, ١٩٥٠.

٥. أبو الفتوح رضوان ومحمد الهادي عفيفي ومحمد احمد الغنام، التاريخ الحديث منذ النهضة الأوربية حتى أواخر القرن التاسع عشر، دمشق، ١٩٦٢.

٦. عبد العظيم رمضان, تاريخ اوروبا والعالم في العصر الحديث , ج٢, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ١٩٩٦.
٧. ممدوح نصار واحمد وهيان, التاريخ الدبلوماسي (العلاقات السياسية بين القوى الكبرى ١٨١٥-١٩٩١) , الاسكندرية , ب. ت.
٨. بن يونس المرزوقي, النظام البرلماني والنظام الرئاسي, د. م , د. ت.
٩. بيبر رونوفن, تاريخ القرن العشرين, ترجمة نور الدين حاطوم, دار الفكر الحديث, لبنان, ١٩٦٥.
١٠. هدى خليل , تطور النظام النقدي الدولي ونشأة المؤسسات المالية , دمشق ,(ب. ت).
١١. رستمية احمد ابو موسى , الاسواق المالية والنقدية , الأردن , ٢٠٠٥ .
١٢. فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة, التاريخ الاوربي الحديث, ١٨١٥-١٩٣٩, بغداد, ١٩٨٢.

رابعاً: الكتب باللغة الإنكليزية:

1. David DeVoss, Searching for Gavrilo Princip, Smithsonian magazine,London 2000.
2. C.L. Mowat, Great Britain Since 1914, London, 1970.
3. Robert Skidelsky, John Maynard Keynes 1883-1946 Economist, philosoph , statsman, New York , 2003.
4. Jeremy Wormell , Blackett, Basil Phillottlocked (1882-1935), Oxford University, 2004.
5. R.F. Harrod ,The Life Of John Maynard Keynes, New York, 1953.
6. Derek H. Aldcroft, The European Economy 1914-2000 ,London , 2001.
7. H . Martin. , The life story of Winston Churchill , 1940 .
8. Martin Gilbert , Winston Churchill , New York , 1968.
9. F. Maurice, Haldane, London, 1937.
10. .N.Keynes , studies and EXercises in formal logic, macmillan , london, 1935.
11. Johan Burton , keynes general theory : fifty yeays on ,institute of Economic AFFAIRS, london , 1986.

12. Colin Clark , The Conditions of Economic progress , London , 1957.
13. Bruce Litleboy , patinkin on keynes ,theory of effective demand , history of political economics , london ,1987.
14. Giuseppe De Tullio and Paul De Grauw , Inflation and Wage Behaviour in Europe , Oxford University, London, 1996 .
15. Berghahn V.R. , Modern Germany : Society , Economy and Politics in the Twentieth Century , Cambridge University Press , London , 1982.

خامساً : الدوريات

العربية:

١. عبدالله كاظم عبد , التنافس الاستعماري واثره في اندلاع الحرب العالمية الاولى, مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية, المجلد ٦, العدد١١, جامعة ميسان, ٢٠٠٧.
٢. الهام محمود كاظم ورواء علي كاظم الاسدي, وليم الثاني وعلاقته بالمستشار الالماني اوتو فون بسمارك ١٨٨٨-١٨٩٠, مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية , جامعة البصرة, العدد ٢٢, ٢٠١٨.
٣. محمد يوسف ابراهيم ووليد فتحي محمد الصميدعي, الاوضاع الداخلية في فرنسا خلال الحرب العالمية الاولى, مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, المجلد ١١, العدد ٤٢, ٢٠١٩.
٤. قاسم عبد الامير , مجلس العموم البريطاني ودوره التاريخي في حفظ السلام العالمي, مجلة قرطاس المعرفة , المجلد ٢, العدد ٤,مكتبة الجواد العامة/ العتبة الكاظمية المقدسة, ٢٠٢٠.
٥. سامي صالح محمد وادريس نامس دحام, بنك انكلترا ودوره في تمويل الصراعات الدولية ١٦٩٤-١٨٦٥, مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد ٢٣, العدد ٥, ٢٠٠٦.
٦. حارث عبد الرحمن التكريتي, عمار شاكر الدوري, الاحلاف الدولية وقيام الحرب العالمية الاولى عصبة الاباطرة الثلاث (١٨٧٢-١٨٨٧) انموذجاً , مجلة الدراسات التاريخية والحضارية , المجلد ٧, العدد ٢٠, ٢٠١٥.
٧. كامل عبد الحسين البلداوي وبختيار صابر بايز, ضمانات الاعتماد للسحب على المكشوف, مجلة الرافدين للحقوق, المجلد ٣, العدد ٢٦, ٢٠٠٥.
٨. كريم موسى حسين مزبان, جدلية نظرية الاحتمال في فلسفة العلم , مجلة الاستاذ , المجلد ٢, العدد ٢٢٥, ٢٠١٨.

٩. علاء عبد الكريم البلداوي, وهدى ابراهيم نادر, قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية- دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية, مجلة كلية المامون الجامعة, المجلد ٢٢, ٢٠١٣.

- **البحوث والمقالات باللغة الإنكليزية:**

1. David laidler, skidelskys keynes:a review essay , european journal of the history of econmic thought , vol.9,no.1,2002.
2. Johan Burton , keynes general theory : fifty yeays on , Journal of the Institute of Economic Affairs , london , 1986.
3. Bruce Litleboy , patinkin on keynes ,theory of effective demand , history of political economics , london ,1987.

سادساً: الموسوعات:

-باللغة العربية:

١. عبد الوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, ج٤, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ١٩٩٤.
٢. فراس البيطار, الموسوعة السياسية والعسكرية, ج٤, دار اسامة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٣.

-باللغة الانكليزية:

1. Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.

سابعاً: الصحف:

١. صحيفة (الرياض السعودية), العدد ١٤١٥١, ٢٣ اذار ٢٠٠٧.